PROGRAMME EUROMED EGALITÉ HOMMES-FEMMES

البرنامج الأورومتوسطي للمساواة بين الرجل والمرأة

المرأة ووسائل الإعلام في المنطقة الأورومتوسطية

دليل التدريب

تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية
(2011-2008)
برنامج مموّل من قبل الاتحاد الأوروبي

" قام بتحرير هذا الدليل خبراء مستقلون، وهو لا يعبر بالضرورة عن رأي الاتحاد الأوروبي."

الفهرس

1. مقدمة عامة 4

1.1 الإطار العام لإعداد الدليل..... 4

2.1 وصف الدليل..... 5

1.2.1 أهداف الدليل 5

2.2.1 الجمهور المستهدف 5

3.2.1 مضمون الدليل 5

3.1 وصف وحدات التدريب الثلاث.... 5

2. منهجية الدليل 7

1.2 منهجية تفاعلية..... 7

2.2 تقنيات تدريب بديلة..... 7

3.2 التمارين..... 9

4.2 استخدام الدليل..... 9

3. الوحدة 1: الإطار القانوني الدولي والإقليمي في ما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة 10

1.3 المقدمة..... 10

2.3 الجلسة 1: مسار اسطنبول..... 11

1.2.3 التمرين 1: الإطار العام لمسار اسطنبول 11

2.2.3 التمرين 2: الحقوق المدنية والسياسية 15

3.2.3 التمرين 3: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية 20

3.3 الجلسة 2: ظاهرة العنف ضد المرأة 25

1.3.3 التمرين 4: الظاهرة المستمرة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي 25

4.3 التمرين 5: تحليل مضمون الأعمال الصحفية 30

5.3 تقييم الجلسة (الوحدة 1)..... 31

4. الوحدة 2 الصور النمطية عن الرجل والمرأة في وسائل الإعلام 33

1.4 مقدمة..... 33

2.4 الجلسة 1: مفاهيم النوع الاجتماعي والصور النمطية 34

1.2.4 التمرين 1: كيف نفرّق بين النوع الاجتماعي والجنس؟ 34

2.2.4 التمرين 2: إدراك مفهوم الصور النمطية وتأثيره على الخيال الاجتماعي 38

3.2.4 التمرين 3: الصور النمطية في الإنتاجات الإعلامية 41

3.4 الجلسة 2: الصور النمطية في الإعلام 45

1.3.4 التمرين 4: عمل الصور النمطية في الإنتاج الإعلامي 45

4.4 التمرين 5: التقييم الذاتي للمشاركين في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي بالنسبة إلى مسارهم المهني ...47.

5.4 تقييم الجلسة (الوحدة 2)..... 49

5.الوحدة 3: تحليل الخطاب الإعلامي حول مسألة المساواة. 50

1.5 مقدمة..... 50

2.5 الدورة 1: تحليل التصورات و مسار البرهنة في الخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي الاقتصادي لوسائل الإعلام..... 51

1.2.5 التمرين 1: المرأة في خطاب السياسي لوسائل الإعلام .....51.....

2.2.5 التمرين 2: توظيف حقوق المرأة في الخطاب الثقافي لوسائل الإعلام .....58.....

3.2.5 التمرين 3: المحاججة حول حقوق المرأة في الخطاب الاجتماعي الاقتصادي لوسائل الإعلام .....62.

3.5 الجلسة 2: تحليل الحجة في الخطاب الديني لوسائل الإعلام 64

1.3.5 التمرين 4: الحجة حول حقوق المرأة في الخطاب الديني لوسائل الإعلام .....64.....

4.5 التمرين 5: معالجة موضوع المرأة والسياسة في التلفزيون 66

5.5 تقييم الجلسة (الوحدة 3)..... 67

6. الملاحق. 68

1.6 الملحق 1: المراجع البيبليوغرافية 68

2.6 الملحق 2: استمارة التقييم..... 70

3.6 الملحق 3: قائمة البطاقات المرجعية 71

4.6 الملحق 4: قائمة الجداول..... 72

5.6 الملحق 5: قائمة المؤطرات.... 73

1. مقدمة عامة

1.1 الإطار العام لإعداد الدليل

يدخل دليل التدريب الموجّه لصحافيي الإعلام المكتوب والمرئي والإلكتروني في إطار خطة عمل البرنامج الاقليمي حول " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية " التي أعدت لدعم تحقيق نتائج اجتماع اسطنبول الوزارية في ما يتعلق بتعزيز دور المرأة في المجتمع. ويمتدّ هذا البرنامج على ثلاث سنوات (أيار/مايو 2008 – أيار/مايو 2011) ويموله الاتحاد الأوروبي.

يسلط برنامج " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية " الضوء على صورة النساء كما تنقلها وسائل الإعلام وبخاصة الصور النمطية على أساس النوع الاجتماعي. ذلك أن الصور النمطية لها تأثير على النظرة العامة لدور النساء والرجال في المجالات الخاصة والعامة في المجتمع. ويتضمن البرنامج في خطة عمل 2010-2011 تدريبا على المستوى الإقليمي يهدف إلى تعزيز قدرات مختلف الفاعلين وذلك لضمان حصول النساء على متابعة وتغطية إعلامية لا تعتمد على الصور النمطية وغير متحيزة جنسيا.

ويعتمد البرنامج على ثلاثة أهداف خاصة و هي:

الهدف الأول: دعم وتعزيز الديناميكيات القائمة التي تعمل على المستوى القانوني والفعلي لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والمساهمة في تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة في المنطقة، بهدف الإسراع نحو رفع التحفظات والتوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو من قبل البلدان الشريكة.

الهدف الثاني: تحسين فهم أنواع العنف المختلفة التي تمارس ضد المرأة ومعرفتها.

الهدف الثالث: متابعة نتائج وتوصيات اجتماع اسطنبول بشأن " تعزيز دور المرأة في المجتمع ".

وتجدر الإشارة إلى أن الشركاء الأورومتوسطيين كانوا قد عبّروا خلال الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي حول " تعزيز دور المرأة في المجتمع " والذي عقد في 14 و15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 في اسطنبول عن إرادتهم باتخاذ " الاجراءات اللازمة من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز وضمان حماية الحقوق الإنسانية للمرأة ".

ومنذ ذلك الحين أصدر اجتماع اسطنبول نتائج تهدف إلى تعزيز:
- الحقوق السياسية والمدنية للمرأة؛
- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة؛
- حقوق المرأة في المجال الثقافي ودور الاتصالات ووسائل الإعلام الجماهرية.

أما الاجتماع الوزاري الثاني حول تعزيز دور المرأة في المجتمع والذي عقد في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، فقد أعاد التأكيد على أهداف اجتماع اسطنبول في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة. وعلاوة على الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية سيداو مثلا، تمتلك المنطقة الأورومتوسطية إطارا مرجعيا خاصا يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة. و هو إطار يتيح التعرف على الدور الرئيسي الذي يلعبه الإعلام في الترويج للمساواة على أساس النوع والحقوق الانسانية للمرأة.

2.1 وصف الدليل

1.2.1 أهداف الدليل

الهدف العام

تعزيز قدرات الصحافيين على الترويج لصورة متوازنة للمرأة والرجل وغير مرتكزة على الصور النمطية في سياق المنطقة المتوسطية.

الأهداف الخاصة

- تزويد الصحافيين بمختلف الوسائل لفهم صورة المرأة في الإعلام وتحليلها
- دمج النتائج الوزارية لاجتماعي اسطنبول ومراكش في المدونة القانونية الدولية والإقليمية التي يستخدمها الإعلام عادة كإطار مرجعي
- إنشاء/دعم نواة للصحافيين الفاعلين في الدفاع عن المساواة بين الرجل والمرأة على المستوى الاقليمي.

2.2.1 الجمهور المستهدف

يتوجه هذا الدليل للصحافيين في الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني.

3.2.1 مضمون الدليل

يتضمن الدليل ما يلي :

- ثلاث وحدات معدة بما يتلاءم وسياق المنطقة المتوسطية. ويستهدف هذا الدليل كل صحافي يرغب في الحصول على معرفة أساسية حول العناصر والوسائل المتاحة للمعالجة الصحافية المتوازنة في ما يخص صورة المرأة في الإعلام؛
- ملاحق تضم نصوصا قانونية واتفاقيات ونصوص داعمة للتمارين وشبكات تقييم؛
- وثائق ومراجع إلكترونية؛
- بيبليوغرافيا؛

3.1 وصف وحدات التدريب الثلاث

تتضمن كل وحدة تدريبية 5 تمارين تتناول أمثلة مختلفة من المنطقة وتتبع مراحل محددة للتنفيذ تتمثل في: تقديم الموضوع والتمارين ومدتها وسيرها والتقنيات المستخدمة وأطر توضيحية لبعض التجارب الإقليمية و/أو الوطنية في هذا المجال، بالإضافة إلى مراجع تساعد المدرب (ة) على إدارة النقاشات وتعميقها.

← **الوحدة 1: الإطار القانوني الدولي والإقليمي** للمساواة بين الرجل والمرأة ومسألة النوع الاجتماعي
تعتمد الدورات التدريبة المخصصة للصحافيين حول مسألة المساواة، الإطار القانوني الدولي والإقليمي كمقدمة لها، غير أن اعتماد نتائج اجتماعي اسطنبول ومراكش كإطار سياسي مرجعي ظلت نادرة. لذلك فإن القيمة المضافة لهذه الدورة الموجهة للإعلاميين تتمثل في التركيز على هذه المرجعية..

← **الوحدة 2: الصور النمطية التي ينقلها الإعلام** حول الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية.
قد تؤثر الصور النمطية على رؤية المجتمع للمرأة. كما أن ظهور هذه الصور النمطية بشكل كبير في الإعلام يدفع الناس إلى اعتبارها حقيقة يصعب تغييرها في أغلب الأحيان. وأكثر هذه الصور سلبية هي التي تؤثر على نظرة النساء إلى دورهن في المجتمع.
ترتكز الوحدة الثانية على دراسات لحالات معينة في البلدان الشريكة في البرنامج.

← **الوحدة 3: تحليل الخطاب الإعلامي حول مسائل المساواة**
يتأثر خطاب وسائل الإعلام حول مسائل المساواة في البلدان الأورومتوسطية بنوعين آخرين من الخطابات: الخطاب السياسي والخطاب الديني. فنشهد من جهة خطابا يستغل حقوق المرأة والإنجازات التي تم تحقيقها على حساب التعريف بالتحديات المستمرة التي تواجهها المساواة، ومن جهة أخرى نجد خطابا يتضمن مجموعة من الخطوط الحمراء التي يفرضها رجال الدين. ويتطور هذان الخطابان في سياق اجتماعي يعرف بمقاومته للمساواة التي لا يعتبرها قط أولوية. ويضاف إلى ذلك الضرورات التي تفرضها المعلومة التجارية. إن هذه المعلومة الموحدة النمط والموجهة إلى المستهلكين لا إلى المواطنين والمواطنات، تخدم مصالح المستثمرين بدلا من ضرورات العدالة الاجتماعية أو المساواة. وتقدم هذه الوحدة للتحليل أعمالا صحفية من البلدان الشريكة في البرنامج.

2. منهجية الدليل

إن المنهجية المختارة لإعداد دليل التدريب المخصص لصحافيي الإعلام المكتوب والمرئي المسموع والإلكتروني حول صورة المرأة في الإعلام تنسجم ومتطلبات التدريب التفاعلي. وترتكز هذه المنهجية على مصادر متوفرة كدليل تدريب الصحافيين الإقليمي الذي أعده مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث باللغة العربية و" طريقة استعمال في ما يتعلق بالمساواة على أساس النوع " التي أعدها الاتحاد الأوروبي للبث الاذاعي التلفزيوني واقتبسها إعلام الضفة الجنوبية للبحر المتوسط باللغة العربية.

1.2 منهجية تفاعلية

تدعم المنهجية التفاعلية المشاركة والخبرة الفعلية والمراقبة والتفكير المشترك والتطبيق. ويسهل تنفيذ هذه العمليات كلما كان التبادل أكثر توازنا بما معناه أن يشعر كل محاور أنه مخول بالتعبير عن آرائه وأفكاره وإنجازاته ومواجهتها بإنجازات الآخرين بغض النظر عن مكانته ووضعه ومن دون أن يخشى النقد والحكم عليه. فالمدرب (ة) لا يقوم بوظيفة المزود بالمعرفة فحسب، بل عليه أن يسهل التعبير والتفكير والتبادل.

2.2 تقنيات تدريب بديلة

تتجاوب التقنيات المختارة مع متطلبات الأسلوب التفاعلي : العصف الذهني ولعبة البطاقات ولعب الأدوار وتحليل وتصور الأعمال الصحافية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ويعتمد استخدام تقنية تدريب ما على الموضوع الذي ستتم مناقشته.

- **لعبة البطاقات أو تقنية ميتابلان :** إن الهدف الرئيسي من هذه الطريقة هو كسر الحواجز بين أعضاء الفريق. وتشجع هذه التقنية على عملية التفكير والتعبير الذاتي وتدفع على تفاعل الأشخاص في ما بينهم. كما تسهل التعبير عما يشعر به الشخص وتدفع إلى الإصغاء والتواصل. وتستخدم هذه التقنية آلية عرض للمواجهات وتصنيف المقترحات التي يتقدم بها الفريق حول موضوع ما؛ ويسمح ذلك بعرض المقترحات ومقارنتها وتحديد الأولويات وتعزيز الحجج والتوصل إلى خلاصة.

التنفيذ

- المرحلة الأولى: يعرض المدرب (ة) هدف التمرين ويحدد المهمة التي يجب القيام بها.
- المرحلة الثانية: تفكير شخصي وكتابة كلمة أو كلمتين حول الموضوع. ومن ثم يجري لصق البطاقات عند جهوز الفريق.
- المرحلة الثالثة: يقوم كل شخص بالتعليق على ما كتبه ومن ثم يمكن للآخرين التعبير عن رأيهم بمن فيهم المدرب (ة) الذي قد يضيف كلمات ناقصة على البطاقات الملونة بحسب كل مشارك (ة) من أجل إعادة إطلاق عملية التفكير أو توجيهها.

- **العصف الذهني:** هو حث على التفكير. وتساعد هذه التقنية على التعبير العفوي عن الصور الواعية وغير الواعية في ما يتعلق بموضوع ما. إن العصف الذهني هو تقنية هجومية ينقض فيها على موضوع ما للحصول على أكبر عدد من الأفكار في أقل وقت ممكن. وتشجع هذه التقنية التواصل بين الأفراد، كما تخلق جوا وديا. بالإضافة إلى أنها تساعد الأشخاص الأكثر ترددا على المشاركة والتواصل.

التنفيذ

- يقوم المدرب (ة) بالتذكير بأهداف الدورة ويحدد الموضوع. ومن ثم يفسر قواعد اللعبة : على كل مشترك أن يعبّر بحرية عن الكلمة أو الكلمات التي ترد إلى ذهنه أولا عند التفكير في هذا الموضوع. لا يسمح للمشارك بأي تعليق أو حكم حول العبارات المذكورة من طرف من سبقوه.
- يقوم المعد بتسجيل الكلمات شيئا فشيئا. أما القاعدة الأساسية لهذا النشاط فهي : الحياد.
- يساعد التلخيص على تصنيف الأفكار المهمة ووضعها بحسب الأولوية واستخراجها. ومن ثم يقوم المشاركون والمدرب (ة) بجمع الأفكار والتشديد على نقاط الالتقاء والاختلاف واستخراج الملاحظات المحتملة.

ملاحظة: من الضروري عدم التشكيك في تطبيق الأفكار المطروحة. فتأتي الأفكار أولا ومن ثم النقد، حيث أن التفكير الايجابي ضروري. لذا على المدرب (ة) أن يقترح على المشاركين عدم استخدام عبارات سلبية مثل "هذا لن ينجح" أو "هذه فكرة سخيفة". فعبارات كهذه تقطع تسلسل الأفكار .

- **لعب الأدوار :** تتعلق هذه التقنية بتمثيل حالة مشابهة وغير متوقعة يلعب فيها الأشخاص دورا محددا نوعا ما ويقومون بحوار ارتجالي. وتدفع هذه التقنية الأفراد للانفصال عن عاداتهم وتصرفاتهم اليومية، فهي تخلق حالة منفصلة ومختلفة عن المواقف العادية في العمل لذا فهي لا تسبب القلق والازعاج. إن هذه اللعبة تشرك الجميع وهي غنية بالأحاسيس ما يجعلها ناقلة ممتازة للذاكرة.

على المدرب (ة) أن يقوم بما يلي :

- عرض التعليمات حتى يتم فهمها.
- تنظيم اللعبة وإدارة الوقت.
- إشراك الحاضرين.
- الترجمة في الواقع المهني.

- **تحليل المضون :** تحليل كمي و نوعي لتغطية الإنتاج الإعلامي للوقائع والصور في ما يتعلق بالجنسين

- **تحليل الخطاب :** الذي يرد في الأعمال الإعلامية لتغطية الوقائع والصور في ما يتعلق بالجنسين. وفي هذه التقنية نجد المنطق والربط بين المعلومات والتثبت والمسعى النقدي. إن تقنيات تحليل الخطاب تختلف عن التقنيات الكلاسيكية لتحليل المضمون. فهذه الأخيرة تكتفي بتحليل المضمون الظاهر والواضح، بينما تذهب تقنيات تحليل الخطاب إلى أبعد من التعبير الكلامي وتهتم بما هو غير ظاهر والذي يشكل معنى الخطاب.

وفي هذه الوحدة يرتكز تحليل الخطاب على تقنيتين:

➔ **تقنية تحليل الأفعال** التي تجيز تحليل التمثلات. وترتكز شبكة التحليل هذه على مجموعتين رئيسيتين:
أ) التمثلات المكونة من قوى مساعدة : الفاعلين والأحداث والقيم المستند إليها.
ب) العراقيل المكونة من عناصر موازية للقوى المساعدة.

➔ **تقنية تحليل مسار البرهنة** والتي ترتكز أيضا على مجموعتين رئيسيتين:

أ) المحاججة وأطروحة المتحدث. يمكن التعبير عن الأطروحة في شكل رأي أو موقف، أما المحاججة التي تستخدم للدفاع عن الأطروحة، فهي ليست دائما صريحة ولا يعبر عنها بالضرورة على شكل محاججة منطقية.

ب) تشخيص المحلل واستنتاجاته من خلال التعريف بـ :

- مجال المحاججة الذي قد يتكون من وقائع وحقائق وقرائن وفرضيات وتقييمات.
- تقنية المحاججة التي قد تكون طبيعتها عقلانية أو عاطفية.
- مجموعة الأعمال التي يتم تحليلها والتي تتكون من أعمال صحافية (الصحافة المكتوبة والالكترونية والمرئية والمسموعة). ويتم اختيارها حسب معيار المضمون. وعليها أن تستند بشكل صريح إلى أدوار الرجل والمرأة.

3.2 التمارين

لكل تمرين أهدافه المحددة وأسلوب عمله ومدته وتجهيزاته الضرورية وأسئلته التوجيهية بالإضافة إلى بطاقة المراجع الخاصة به و أطره.

- **الأسئلة التوجيهية** مفتوحة عمدا بقصد التكيف بسهولة مع الواقع المختلف في المنطقة.
- **التجهيزات الضرورية** لهذه التمارين غير مقيّدة. فقد يكتفي المدرب (ة) بلوح بسيط وبطاقات وأقلام حبر ملونة وأوراق، كما يمكنه أن يستخدم الكمبيوتر والإنترنيت. لذلك بإمكان المدرب (ة) القيام بهذه التمارين مهما كانت التجهيزات التي بحوزته.
- **البطاقات المرجعية** تستخدم كمصدر للمعلومات الأساسية. وهي تسمح بتجانس التدريب بغض النظر عن مكان وزمان حدوثه فضلا عن الأشخاص الذين يقومون به. وتعتبر هذه البطاقات خزانا للمعلومات التي تساعد المدرب (ة)على إضفاء حيوية على الحصة وتشجيع المشاركين على التفكير بعمق أكثر. وتتضمن هذه البطاقات مراجع قانونية ومعلومات حول الممارسات في بلدان المنطقة. وهي بمثابة مفتاح للمعلومات في حوزة المدرب. وتستخدم أيضا لمساعدة المدرب (ة) على صياغة أسئلة توجيهية إضافية لتنويع النقاش ولتقديمها إلى المشاركين في نهاية الدورة كوثائق مرجعية أساسية.
- **سير العمل التطبيقي**

يمتد التدريب على ثلاثة أيام بمعدل جلستين في اليوم الواحد.

4.2 استخدام الدليل

يمكن استخدام وحدات الدليل النمطية الثلاث في إطار:

- دورة تدريب عامة على فترة ثلاثة أيام : أي بمعدل وحدة واحدة لكل يوم.
- دورة تدريب لكل موضوع محدد : أي دورة من ثلاثة أيام حول موضوع الصور النمطية على سبيل المثال. وفي هذه الحالة، على المدرب (ة) إعادة بناء هذه الوحدة على شكل ثلاثة مواضيع فرعية:
  - مفهوم النوع الاجتماعي والجنس؛
  - الصور النمطية وعملها؛
  - التحليل النوعي والكمي للخطاب الإعلامي في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي والصور النمطية.

وعلى المدربين حينها إضافة تمارين أخرى كلعب الأدوار مثلا، بالإضافة إلى زيادة وتنويع مجموعة الأعمال المشمولة بالتحليل.

- **دورة سريعة ليوم واحد**: حول المواضيع الثلاثة باستخدام تمارين أقصر مستوحاة من تلك المقترحة في الوحدات الثلاث.

3. الوحدة 1: الإطار القانوني الدولي والإقليمي في ما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة

1.3 المقدمة

تتمحور هذه الوحدة حول الإطار القانوني الدولي والإقليمي العربي والأورومتوسطي المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة، كما جاء في النتائج الوزارية لاجتماعي اسطنبول (2006) ومراكش (2009). وهنا تكمن القيمة المضافة المتمثلة في مراجع ونتائج الاجتماعات الوزارية الأورومتوسطية في اسطنبول ومراكش حول تعزيز دور المرأة في المجتمع، وهي مراجع قلما استخدمها الإعلاميون من قبل.

تقديم عام

تتكون الوحدة القانونية من خمسة تمارين مرتبطة بالمراجع القانونية التي تشكل إطارا لحقوق المرأة في المنطقة. ولهذه المراجع طبيعتان: الاولى دولية واقليمية (مراجع الامم المتحدة ومراجع أوروبية وعربية ومتوسطية) والثانية وطنية. وتتمحور تمارين هذه الوحدة حول ثلاثة محاور أساسية. تم اعتماد المحورين الأوليين بشكل واسع خلال اجتماعي اسطنبول ومراكش على أنهما أسس داعمة للحقوق الانسانية للمرأة وهي الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. أما المحور الثالث المتمثل بالعنف الممارس ضد المرأة، فهو إشكالية متداخلة بما يمثله من رفض للمواطنية المدنية/السياسية والاجتماعية/الاقتصادية، وكابح للتطور في الوقت عينه. وقد أدانت النتائج الوزارية هذه الظاهرة التي لا زالت منتشرة بقوة وتعهدت الدول المختلفة بتبني الاجراءات اللازمة للقضاء عليها .

تتكون الوحدة إذا من المحاور الثلاثة التالية:

- الحقوق المدنية والسياسية
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة بجميع أشكاله ومظاهره

وستتم معالجة المجالات الأخرى التي تناولتها النتائج الوزارية الأورومتوسطية وخاصة مسألة الحقوق الثقافية ودور المرأة في الإعلام في الوحدتين الأخريين وذلك بسبب ارتباطهما المباشر بأهداف هذه الوحدات.

وتتضمن الوحدة مجموعة أدوات مصممة لتسهيل فهم مبدأ العلاقات الاجتماعية بين الجنسين أوعلاقات "النوع الاجتماعي" من خلال الإطار القانوني للمساواة بين الرجل والمرأة. وبغرض التوجيه العام، تقدم هذه الوحدة للمدربين تمارين وأسئلة توجيهية وبطاقات مرجعية تضم معلومات أساسية على المدرب (ة) أن يقوم بإثرائها بالإضافة إلى مؤطرات ووثائق مرجعية للمشاركين.

الأهداف

يتمثل هدف التدريب المتعلق بالمراجع القانونية في التوصل إلى:

- معرفة هذه المراجع في عمق مجالاتها الخاصة
- قدرة استخدام هذه المراجع في الأعمال الصحفية
- ترجمة هذه القدرة من خلال إنتاج أعمال صحفية

المنهجية

تستجيب منهجية هذه الوحدة وأدواتها لحاجات تدريب صحافيي الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني حول صورة المرأة في الإعلام. وترتبط تمارين الوحدة الخمسة مباشرة بالمراجع القانونية المتعلقة بحقوق المرأة في المنطقة.

ويجري العمل فيها بالأسلوب التفاعلي: العصف الذهني ولعبة البطاقات ولعب الأدوار وتصور أعمال تطبيقية صحافية. فلا يتعلق الأمر بإلقاء المحاضرات، بل بإشراك الصحافيين للتفكير بهذه المواضيع القانونية من خلال مساعدتهم عبر طرح أسئلة توجيهية تدفعهم في نهاية المطاف للتوصل إلى النتيجة

النهائية بأنفسهم، ما يجعلهم أكثر التزاما بهذه العملية ويساعدهم على فهم المبادئ وإتقانها كمادة أساسية في أعمالهم الصحفية.

ويحرص المدرب (ة) خلال التمارين على حث المشاركين على التفكير بحالات عملية وأمثلة واقعية من المنطقة. ويوضح المدرب (ة) عباراته من خلال تجارب إقليمية ووطنية كما هي مقترحة في البطاقات المرجعية والأطر المخصصة لذلك. كما بإمكانه أن ينّوع هذه المراجع عند إعداده لدورة التدريب ووضعها في متناول المشاركين على شكل مستندات مرجعية يمكنهم استخدامها كقاعدة محاججة في أعمالهم الصحفية التي تتناول هذه المواضيع.

2.3 الجلسة 1: مسار اسطنبول

1.2.3 التمرين 1: الإطار العام لمسار اسطنبول

المدة 80 دقيقة

الأهداف

- تعزيز معرفة المشاركين بالإطار الأورومتوسطي لصالح المساواة بين الرجل والمرأة
- فهم سياق الإطار المرجعي لنتائج اسطنبول ومراكش الوزارية
- التعرف على البرنامج الإقليمي: " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011)"

المنهجية تفكير مشترك ونقاش

التجهيزات الضرورية

لوح وأقلام حبر ملونة وأوراق وبطاقات ملونة

- نتائج الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي تحت عنوان " تعزيز دور المرأة في المجتمع " ، اسطنبول، تشرين الثاني/نوفمبر 2006. (الوثيقة في الملحق)
- نتائج الاجتماع الوزاري الثاني حول " تعزيز دور المرأة في المجتمع"، مراكش، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. (الوثيقة في الملحق)

مراحل سير التمرين

- يعرض المدرب (ة) الأسئلة التوجيهية
- يوزع على المشاركين بطاقات لاصقة مختلفة الألوان (لون واحد لكل إجابة)
- يمنح بعض الوقت للتفكير
- يجمع البطاقات التي تحمل الإجابات على السؤال الأول ويلصقها على اللوح
- يتناقش المشاركون في ما بينهم ويتوصلون سويا إلى إيجاد جواب
- يستبعد المدرب (ة) الإجابات التي لا تتطابق مع المعطيات الملائمة
- عند استنفاد جميع الإجابات يعرض المدرب (ة) الجدول الذي يتضمن جميع المعطيات والمرفق بهذا التمرين (مراجعة ما يرد أدناه) ويوزعه على المشاركين كوثيقة مرجعية.

أسئلة توجيهية

1) ما هو السياق الذي أدى إلى ولادة الإطار الأورومتوسطي لصالح المساواة بين الرجل والمرأة؟
2) ماذا تعرفون عن اجتماع اسطنبول الوزاري؟
3) ما هي النتائج الرئيسية المستخلصة من اجتماع اسطنبول؟
4) ما هي القيمة المضافة لاجتماع اسطنبول بالنسبة إلى الإطار الدولي حول المساواة بين الرجل والمرأة؟
5) ماذا تعرفون عن برنامج " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية"؟

الجدول 1: السياقات وآليات تكوين إطار اسطنبول

السياق والإطار الأورومتوسطي لصالح المساواة	اسطنبول كإطار مرجعي	النتائج الرئيسية لإطار اسطنبول	القيمة المضافة لاسطنبول	برنامج " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية"
التزام الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين بالمساواة	مؤتمر برشلونة حول الشراكة الأورومتوسطية (1995)	العمل ضمن إطار مشترك	استشارات مشتركة بين الحكومات المعنية على المستوى الإقليمي	وسيلة إضافية لتنفيذ إطار العمل المحدد في اجتماع اسطنبول
المادة 2 من معاهدة أمستردام	اجتماع اسطنبول الوزاري في 2006	اعتبار جميع الاتفاقيات الدولية كتوجيهات إرشادية لجميع أشكال التعاون الإقليمي	آليات المتابعة	دعم ومرافقة العملية المشتركة بين الحكومات المعنية
مؤسسات الاتحاد الأوروبي الداعمة للمساواة على عدة أصعدة	اجتماعات بروكسل المخصصة للموظفين رفيعي المستوى في البلدان الشريكة منذ 2007	تعزيز حقوق المرأة المدنية والسياسية	اجراءات جانبية	المرحلة 1 من البرنامج: تغطي الفترة 2007-2010
إعلان برشلونة (1995)	المؤتمر الأورومتوسطي لوزراء العمل، مراكش تشرين الثاني/نوفمبر 2008	تعزيز حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية	برنامج إضافي يدعم الأعمال الجارية من قبل المجتمع المدني	متابعة النتائج الوزارية من خلال تقارير سنوية
خارطة طريق للمساواة بين الرجل والمرأة (2006-2010)	اجتماع مراكش حول تعزيز دور المرأة في المجتمع تشرين الثاني/نوفمبر 2009	تعزيز حقوق المرأة في المجال الثقافي ودور الاتصالات والإعلام	برنامج " الاستثمار في الموارد البشرية"	أداة تعزيز الحوار الأورومتوسطي حول المساواة
برنامج العمل الخماسي للشركاء الأورومتوسطيين		تأمين الموارد المالية لتنفيذ إطار العمل	برنامج " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية"	
		تحقيق الأهداف خلال الخمس سنوات التي تلي المؤتمر	تأمين الموارد المالية من أجل المساهمة في تنفيذ إطار العمل على المستوى الوطني والاقليمي	

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات المرجعية مخصصة للمدرب. وهي تساعده على إدارة النقاش وتعميقه من خلال تقديم إجابات على الأسئلة التوجيهية.

بطاقة مرجعية 1: التواريخ المهمة في مسار اسطنبول

1995: بيان برشلونة يمثل منعطفا حقيقيا في إعادة تحديد دور المرأة في التنمية والشراكة الأورومتوسطية.

2005: مؤتمر برشلونة +10 يدعو إلى عقد اجتماع وزاري حول المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع.

2006: عقد الاجتماع الوزاري في اسطنبول تحت عنوان: " تعزيز دور المرأة في المجتمع " وانتهى بالتزام 37 دولة أورومتوسطية على تنفيذ نتائجه وحشد الموارد لضمان تنفيذها

2006: تنفيذ البرنامج الإقليمي الأورومتوسطي المتعلق بدور المرأة في الحياة الاقتصادية لفترة 2006-2009.

2008: برنامج " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة" يرى النور.

2009: الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي الثاني حول تعزيز دور المرأة في المجتمع يعقد في مراكش ويثبت مكتسبات اسطنبول بحضور 43 بلداً شريكاً في الاتحاد من أجل المتوسط.

البطاقة المرجعية 2 : اجتماع اسطنبول الوزاري

عقد الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي تحت عنوان " تعزيز دور المرأة في المجتمع " في اسطنبول (تركيا) في تشرين الثاني/نوفمبر 2006. ووضع نتائج اجتماع اسطنبول الوزاري التي وافق عليها 37 بلدا شريكا في الأورومتوسطي بوضوح التزام الموقعين على التعاون على المستوى الدولي من أجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. وخلال هذا الاجتماع الوزاري سنة 2006، وافق الشركاء الأورومتوسطيون على التعاون ضمن إطار عمل مشترك واعتبار جميع الاتفاقيات الدولية بمثابة توجيهات إرشادية لجميع أشكال التعاون الإقليمي. ومن بين الالتزامات الرئيسية المشتركة بين البلدان الشريكة، نجد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) المبرمة سنة 1979 وبروتوكول اتفاقية سيداو الاختياري الموقع سنة 1999. وما يزيد من أهمية هذه الالتزامات معرفة أن البلدان الشريكة في نتائج اسطنبول الوزارية تمثل 39% من الموقعين على اتفاقية (سيداو).

البطاقة المرجعية 3: ترتكز النتائج الرئيسية لاجتماع اسطنبول حول :

- الحقوق المدنية والسياسية للمرأة
- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة
- حقوق المرأة في المجال الثقافي ودور الاتصالات ووسائل الإعلام الجماهرية.

البطاقة المرجعية 4: القيمة المضافة لمسار اسطنبول

تكمن القيمة المضافة لنتائج اجتماع اسطنبول على صعيد الإطار الدولي للمساواة بين الرجل والمرأة في اعتماد عدد من آليات المتابعة والتنفيذ، وتحدد هذه الآليات ما يلي :

- التزام الشركاء الأورومتوسطيين بتحقيق الأهداف المحددة باتفاق مشترك وذلك خلال الخمس سنوات التي تلي الاجتماع.
- لجنة الأورومتوسطي مدعوة لتنظيم اجتماع أورومتوسطي على الأقل مرة كل سنة للموظفين رفيعي المستوى من أجل دراسة عملية تنفيذ الإجراءات الواردة في النتائج، كما هي مدعوة للإعلان عن المؤتمر السنوي لوزراء خارجية الأورومتوسطي.
- تكمن مهمة الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي الثاني في دراسة المسائل المتعلقة بممارسة النساء لحقوقهن الأساسية ومراجعة التقدم الحاصل في عملية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بذلك.
- اقتراح المفوضية الأوروبية لآلية متابعة إضافية على شكل استمارة ترسل إلى جميع البلدان الشريكة في الأورومتوسطي.

أما من ناحية عملية التنفيذ التي اعتمدت في اجتماع اسطنبول، فقد تقرر إتمامها عبر اقتراح أسلوب جديد من نوعه. ومن شأن هذا الأسلوب أن يحسن من الاجراءات والأساليب المعتمدة سابقا في إطار التعاون الإقليمي في المنطقة الأورومتوسطية وذلك بفضل :

- إجراءات مواكبة من خلال دعم القدرات الفنية والمؤسسية وإعداد و/أو تطوير الإرشادات وأطر العمل بالإضافة إلى تحديد وسائل المعرفة وآليات الاختبار السياسي التي تهدف إلى دعم إجراء استشاري بين الحكومات المعنية على المستوى الإقليمي.

علاوة على ذلك، يخطط هذا الأسلوب لبرنامج إضافي يساعد الأعمال الجارية في المجتمع المدني.

- التعريف بآليات المتابعة المختلفة : عقدت أربعة اجتماعات مخصصة لكبار الموظفين من البلدان الشريكة في الأورومتوسطي في بروكسل منذ 2007. ومن بين هذه الاجتماعات، اجتماع 12 حزيران/يونيو

2008 تحت عنوان " مشاركة المرأة في الحياة السياسية للشراكة الأورومتوسطية "، بينما تمحور اجتماع 7 تشرين الأول/اكتوبر 2009 حول الإعداد للاجتماع الوزاري الثاني المزمع عقده في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وأدت هذه الاجتماعات إلى دراسة نتائج التقرير السنوي الذي تعده المفوضية الأوروبية انطلاقا من إجابات البلدان الشريكة في الأورومتوسطي على استمارة اجتماع اسطنبول.

فضلا عن ذلك، يدعو اجتماع اسطنبول البلدان الشريكة لحشد الموارد المالية بغية المساهمة في تنفيذ إطار العمل على المستويين الوطني والإقليمي ومن بينها الموارد التي يمنحها الاتحاد الأوروبي.

البطاقة المرجعية 5: برنامج " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية"

اقترحت المفوضية الأوروبية عقب انعقاد اجتماع اسطنبول بقليل وسيلتين إضافيتين من أجل تنفيذ إطار العمل المحدد في اجتماع اسطنبول:

- برنامج " الاستثمار في الموارد البشرية – المساواة على أساس النوع الإجتماعي" والذي يهدف إلى دعم قدرة منظمات المجتمع المدني في مجال الترويج للحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة بين الرجل والمرأة وذلك بفضل المساعدات الممنوحة للمشاريع الإقليمية؛

- برنامج " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية " الذي يهدف إلى دعم ومواكبة عملية التعاون المشترك بين الحكومات المعنية .

2.2.3 التمرين 2: الحقوق المدنية والسياسية

الموضوع حقوق المرأة المدنية والسياسية في المنطقة والواقع.

المدة 80 دقيقة

الأهداف

- التمكن من الإطار القانوني العام للحقوق المدنية والسياسية : العناصر المكونة والمراجع والمؤسسات ودرجة التطبيق
- معرفة مصادر القيود وأسبابها
- معرفة وضع المرأة في المنطقة الأورمتوسطية بالإضافة إلى فهمه واستيعابه وذلك على ضوء نتائج اجتماعي اسطنبول ومراكش وإطار عملهما في مجال الحقوق المدنية والسياسية وأطر المراجع الدولية (خاصة سيداو).

المنهجية العصف الذهني

التجهيزات الضرورية

لوح وأقلام حبر ملونة وكمبيوتر وجهاز عرض فيديو وبطاقات لاصقة من سبعة ألوان مختلفة لكل عمود من أعمدة اللوح السبعة في هذا التمرين الأول. فكل لون مخصص للإجابة على سؤال مختلف. إذا بطاقة من كل لون x عدد المشاركين.

مراحل سير التمرين

- يشرح المدرب (ة) للمشاركين أهداف التمرين ومراحل سيره.
- يوزع البطاقات على المشاركين للإجابة على الأسئلة السبعة في هذا التمرين.

- .يعرض السؤال الأول بواسطة جهاز الفيديو أو يكتبه على اللوح ويحدد لون البطاقة المستخدمة للإجابة.
- يعرض اللوح (مراجعة المؤطر أدناه).
- يطلب من المشاركين الإجابة على السؤال الأول.
- يمنح بعض الوقت للتفكير
- يجمع البطاقات المتعلقة بالسؤال الأول.
- يملأ العمود المناسب بلصق إجابات المشاركين.
- يطلق النقاش ويديره من أجل التوصل إلى الحل المتوقع وذلك بإزالة الإجابات غير المناسبة واستكمال الإجابات غير الكاملة وبإضافة الإجابات الناقصة ويحرص على شرح ومناقشة الخطوات التي يقوم بها .
- ويتابع المدرب (ة) حتى نفاذ الأسئلة والبطاقات.
- وفي النهاية، يعرض حصيلة الأسئلة والإجابات ويوزع نسخ عنها على المشاركين (على أوراق أو إلكترونيا).

أسئلة توجيهية

1) أذكروا المراجع القانونية التي تشكل إطارا للحقوق المدنية والسياسية للمرأة في المنطقة الأورومتوسطية
2) ما هي العناصر التي تكوّن هذه الحقوق؟
3) صفوا وضع المرأة في بلدكم في ما يتعلق بحقوقها المدنية والسياسية، بالإضافة إلى بلدان المنطقة التي تشهد هذه الظاهرة وعواقبها
4) كيف تفسرون هذا الوضع؟ ما هي الأسباب والقيود؟
5) ما هي انعكاسات هذا الوضع على المرأة والمجتمع عامة؟
6) ما هي الإجراءات التي تقترحونها لتحسين وضع المرأة في هذا المجال؟
7) اذكروا ممارسات جيدة على الصعيد الوطني والاقليمي.

الجدول 2: حقوق المرأة على الصعيد المدني والسياسي بحسب البلد

وضع المرأة في كل بلد	مراجع القوانين المدنية والسياسية	عناصر القوانين المدنية والسياسية	وضع المرأة بالنسبة إلى هذه الحقوق	أسباب هذا الوضع	القيود	الاجراءات المقترحة	الممارسات الجيدة
المغرب							
الجزائر							
تونس							
مصر							
الأردن							
إسرائيل							
لبنان							
سوريا							
الأراضي الفلسطينية المحتلة							
بلجيكا							
إسبانيا							
فرنسا							
المملكة المتحدة							
ايطاليا							

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب. وهي تساعده على إدارة النقاش وتعميقه من خلال تقديم إجابات على الأسئلة التوجيهية.

البطاقة المرجعية 6: المراجع القانونية التي تشكل إطارا للحقوق المدنية والسياسية للمرأة.

يجب أن تتضمن نتيجة التفكير على الأقل العناصر التالية :

سيداو/ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) والبروتوكول الاختياري (1999)
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)
الدساتير الوطنية
القوانين الوطنية المتعلقة بالمعاملة على قدم المساواة
قوانين الأسرة والأحوال الشخصية التي تشكل اهتماما خاصا بالنساء والفتيات اللواتي يرغبن المساهمة في الحياة العامة

البطاقة المرجعية 7: العناصر المكونة للحقوق المدنية والسياسية

احترام الحقوق الإنسانية للمرأة ومن بينها السلامة الجسدية والحرية على الأقل (لاسيما حرية التنقل والتعبير)
حضور المرأة في عملية صنع القرارات العامة
حق المرأة في التصويت وأهليتها للانتخاب
التكافؤ السياسي والوصول إلى مراكز صنع القرار

البطاقة المرجعية 8: وضع المرأة بالنسبة إلى الحقوق المدنية والسياسية.

ما هي نسبة مشاركة المرأة على مستوى المجالس المنتخبة وطنيا ومحليا؟ ما هي العراقيل والتقدمات؟

المثال 1: تونس

لقد ازداد تمثيل النساء اليوم في المناصب العليا والمناصب الوزارية والهيئات الاستشارية وحتى الوظائف الديبلوماسية. فقد ارتفعت نسبة وجود المرأة في البرلمان من 4,3% في سنة 1989 إلى11,5% في سنة 1999 و22,7% في سنة 2004 وذلك بوجود 43 امرأة منتخبة في المقاعد النيابية إلى حدود مطلع 2011، 15 امرأة هن أعضاء في المجلس الاستشاري ويمثلن نسبة 15,2%.
أما على مستوى الحكم المحلي، فلقد وصلت نسبة وجود النساء في المجالس الإقليمية للمحافظات إلى 23%. أما في المجالس البلدية، فلقد ارتفعت نسبة المستشارات من 13,3% في سنة 1990 إلى 16,6% في سنة 1995 حتى وصلت إلى 26% في سنة 2005. وترتبط زيادة عدد النساء في البلديات بقرار رئيس الجمهورية بزيادة نسبة وجود المرأة في المجالس البلدية ليبلغ كحد أدنى نسبة 25.% من المقاعد. ومع ذلك، فإن البلديات التي تترأسها امرأة هي استثناءات : إذ نجد 5 نساء فقط كرئيسات بلدية. وتجدر الإشارة إلى أن النساء يحققن اختراقا أكبر عندما يتعلق الأمر بالميزات والكفاءات كما هي الحال على المستوى القضائي. ففي سنة 2007 بلغت نسبة النساء القاضيات 29% والمحاميات 31%.

المثال 2: إسرائيل

على الرغم من تحسن الوضع في إسرائيل، إلا أن النساء لا زلن يشكلن أقلية في الحياة السياسة. ففي يومنا هذا يبلغ عدد النساء الأعضاء في الكنيست الثامن عشر 22 من أصل 120 عضوا. ولا زالت النساء غير ممثلات بالكامل في قلب اللجان القطاعية الأكثر استراتيجية كما هو الحال في اللجنة المالية ولجنة الشؤون الاقتصادية. وتمثل النساء مثلا 6% من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع. وعلى المستوى الوزاري، بذلت الجهود من أجل دعم تعيين النساء في المناصب الوزارية. فمن سنة 2005 وحتى سنة 2007، ارتفعت نسبة النساء في مجلس الوزراء

من 52% إلى 54%. وارتفعت نسبة النساء أيضا من 52% إلى 53% في وزارة المالية وبقيت النسبة على ما هي (59%) في وزارة الصناعة والتجارة والعمل، كما في وزارة الداخلية (55%) ووزارة العدل (70%).

البطاقة المرجعية 9: أسباب قلة التمثيل النسائي في السياسة

- تفشي الأمية في صفوف الرجال والنساء؛
- عدم معرفة النساء بحق التصويت وأهلية الانتخاب؛ أو حرمانهن منه
- حصول النساء على عدد قليل من الأصوات؛
- تمييز القوانين ضد المرأة؛
- ضعف السياسات الإرادية التي تفرض هذه الحقوق؛
- صعوبة التوفيق بين المتطلبات العائلية ومتطلبات المواطنة؛
- الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتي تدعمها وتنشرها المناهج الدراسية ووسائل الإعلام ؛
- ضعف تكوين العقل النقدي في برامج التعليم؛
- المعتقدات الدينية الناتجة عن تفسير خاطئ أو قراءة حرفية للنصوص.

المثال 1: أظهرت الدراسة التي أجراها صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة في **الأردن** في آذار/مارس 2007 أن العائق الأساسي أمام انتخاب النساء له طبيعة اجتماعية وسياسية وثقافية. فالمجتمع الأردني لا يؤمن بقدرة المرأة في المجال السياسي.

المثال 2: أما في **فلسطين**، وبحسب دراسة أجراها برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية[1]، نجد أن العائق الأكبر أمام المشاركة المتساوية للنساء في صنع القرار تعود إلى الثقافة المسيطرة في المجتمع الفلسطيني والتي لا تعتبر أن الرجل والمرأة متساويان. ولا زلنا نشهد بقوة الاعتقاد السائد على أن المرأة لا تستطيع ولايجوز لها المشاركة في الحياة العامة والسياسية، وذلك لكونها لا تتمتع بمواهب الرجل ومهاراته. وعموما، "فإن وسائل الإعلام الرسمية لا تعيد النظر في الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتي هي بدورها مدعومة من المناهج والمواد الدراسية التي تعيد إنتاج تقسيم الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة. فالكثيرون من الرجال والنساء يعتقدون أن المنزل هو المكان المخصص للنساء وأن عليهن الاعتناء بالأطفال وممارسة وظيفتهن الإنجابية وعدم العمل في الخارج، إلا في حالة الحاجة المادية للأسرة. علاوة على ذلك، لا تعتبر برامج الأحزاب السياسية الفلسطينية مسألة الترويج لحقوق المرأة كأولوية لها.

المثال 3: وفي **سوريا** يظهر التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2005 [2] ، وهي دراسة قام بها الطلاب والطالبات حول عمل النساء، أن النظرة النمطية لدور المرأة تنعكس كالتالي : 84% ممن طرح عليهم السؤال يعتبرون أن الدور الرئيسي للمرأة هو البقاء في المنزل؛ 83% يعتبرون أن على النساء الخضوع لأوامر رب الأسرة؛ 54% يعتبرون أن ذوي الفتيات لهم الحق في اختيار تخصصهن في الجامعة؛ 89% يعتبرون أن وظائف محددة تناسب النساء؛ و97% يعتبرون أن عمل المرأة يؤدي إلى ارتفاع عبء الأعمال المنزلية.

البطاقة المرجعية 10: انعكاسات التمثيل الضعيف للنساء في السياسة

يشكل التمثيل الضعيف للنساء في عملية صنع القرار عقبة أمام النمو والديمقراطية وحاجزا أمام النساء اللواتي يتطلعن للمشاركة في الشؤون العامة لبلدهن. ونذكر كأمثلة على ذلك :

- تهميش واستبعاد النساء عن عملية صنع القرار؛
- عدم تبني البرامج السياسية وسياسات التنمية حاجات المرأة ومصالحها؛
- عدم ملاءمة السياسات العامة كالصحة مثلا لحاجات السكان؛
- هدر النفقات العامة بسبب عدم تحديد حاجات السكان.

1 تحليل الوضع الوطني، الأراضي الفلسطينية المحتلة، برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية، 2010

2 التقرير الوطني للتنمية البشرية، التعليم والتنمية البشرية نحو مؤهلات أفضل، سوريا، 2005

البطاقة المرجعية 11: الاجراءات المقترحة لتحسين مشاركة النساء في صنع القرار

- تشجيع تثقيف المواطنين في ما يتعلق بحقوق الإنسان والمسؤوليات المدنية؛
- دمج اتفاقيات الأمم المتحدة في القانون الوطني؛
- اجراء اصلاحات تشريعية تمر بسن القوانين التي تزيد من مشاركة النساء في المجالس الانتخابية؛
- الاجراءات المشجعة التي تحث الأحزاب السياسية على إدراج النساء في مكان جيد على اللوائح الانتخابية؛
- حملات رفع مستوى الوعي عند الرأي العام؛
- نظام الكوتا والتكافؤ (تمثيل سياسي بنسبة 50/50 مثلا) أو التوازن بين الرجال/النساء (40/60 مثلا). لقد أثارت طريقة اعتماد الأحزاب السياسية لنظام الكوتا للنساء في الانتخابات الكثير من الاهتمام. غير أنه من الضروري القيام بحشد التأييد عبر حملات توعية على المستوى المحلي أوالإقليمي أوالوطني من أجل إقناع الأحزاب السياسية بإدراج نسبة معينة من المرشحات على لوائحها؛
- اجراءات حشد التأييد والتدريبات المخصصة للمرشحات؛
- صنع القرار في السلطات التنفيذية والقضائية، لاسيما من خلال تفعيل وجودهن في الانتخابات على قدم المساواة مع الرجل وذلك تصويتا وترشيحا؛
- المساهمة في دعم قدرات الإدارات العامة من أجل إدماج مسائل المساواة بين الرجل والمرأة.

البطاقة المرجعية 12: الممارسات الجيدة على المستوى الوطني والإقليمي في ما يتعلق بمشاركة النساء

عدلت **الجزائر** دستورها في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 بغية تفعيل حقوق المرأة السياسية وزيادة تمثيلها في المجالس المنتخبة. ولقد كانت إحدى أولويات الاستراتيجية الوطنية للمساهمة والمساواة (2008-2013) تعزيز وجود المرأة في المجال السياسي وعلى مستوى المجالس المنتخبة.

أما في **الأردن**، فلقد ظهرت عدة مبادرات وطنية متعلقة بمشاركة المرأة يقودها ناشطون سياسيون وعامة الشعب والمجتمعات المحلية. ومن بين هذه المبادرات المهمة اعتماد نظام الكوتا المخصص لمشاركة النساء في المجالس البلدية. فتخصص الكوتا نسبة 20% من مقاعد المجلس إلى المرشحات اللواتي يحصلن على أكبر عدد من الأصوات. ولقد شجع ذلك النساء على التقدم بترشحهن للانتخابات البلدية.
كما تم اعتماد نظام الكوتا في البرلمان. وقبل اعتماد الكوتا في سنة 2003 كان هناك امرأتان فقط في مجلس العموم: توجان الفيصل التي فازت بمقعد في انتخابات 1993 ونهى المعايطة التي فازت بمقعد خلال الانتخابات النيابية الفرعية لسنة 2001[3]. كما تم القيام بتدريبات حول مشاكل تعزيز مشاركة المرأة في الوظائف السياسية والقيادية وذلك من أجل تفعيل وصول النساء إلى المراكز المسؤولة ومراكز صنع القرار. كما نفذت حملات حشد التأييد من أجل التصويت لصالح المرشحات للبرلمان.

أما في المغرب، فلقد شكلت سنة 2002 منعطفا هاما في مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ففي عملية تحقيق الديمقراطية التي التزم بها المغرب، ضمت الأحزاب السياسية والنقابات إلى صفوفها المزيد من النساء، ولأول مرة في تاريخ البلاد وصلت 35 امرأة إلى البرلمان. وهي سنة اعتماد الكوتا بالتراضي على قاعدة لائحة وطنية تحفظ 30 مقعدا للنساء. ولقد انتخبت 35 امرأة للبرلمان مما يشكل نسبة 10,77% من المنتخبين. وفي التصنيف العالمي للبلدان بحسب اتحاد البرلمانات، فإن المغرب قد انتقل من المرتبة 118 إلى المرتبة 69 من ناحية تمثيل المرأة. أما على مستوى العالم العربي، فهو يحتل المرتبة الثانية بعد تونس.

أما في المملكة المتحدة، فلقد كان اعتماد لوائح محدودة مخصصة فقط للمرشحات هو إحدى الآليات الأكثر فعالية في ما يتعلق بدعم تمثيل النساء في البرلمان. أما إدخال القانون 2002 الذي يمنع أي شكل من أشكال التمييز القائم على الجنس في عملية اختيار المرشحين للانتخابات، فلقد سمح للأحزاب السياسية باتخاذ اجراءات خاصة لزيادة عدد النساء المرشحات للانتخابات البلدية والوطنية والأوروبية. وبينما كانت نسبة النساء قبل سنة 1997 تصل إلى 9% فإن هذه النسبة تصل اليوم الى 20%. إن فترة صلاحية هذه الأحكام المذكورة قد مددت لغاية سنة 2030، بفضل تبني البرلمان البريطاني قانون جديد حول المساواة على أساس النوع في 24 نيسان/أبريل 2009.

3 موسى حيخاني، قراءة تحليلية لنتائج المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان

3.2.3 التمرين 3: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الموضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المنطقة ومدى تطبيقها.

المدة 80 دقيقة

الأهداف

- إتقان الإطار القانوني العام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: العناصر المكونة والمراجع والمؤسسات ودرجة التطبيق.
- معرفة المصادر وأسباب القيود.
- معرفة وفهم وإتقان الوضع الاجتماعي الاقتصادي للنساء في المنطقة الأورومتوسطية على ضوء نتائج اجتماعي اسطنبول ومراكش وخطة العمل المتعلقة بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية وأطر المراجع الدولية (سيداو).

المنهجية لعبة البطاقات والعصف الذهني

التجهيزات الضرورية

لوح وأقلام حبر ملونة وجهاز عرض فيديو وكمبيوتر وبطاقات لاصقة من سبعة ألوان مختلفة. كل لون مخصص للإجابة على سؤال مختلف. أي بطاقة من كل لون x عدد المشاركين.

مراحل سير التمرين

مراجعة مراحل التمرين رقم 1 ولكن باستخدام الجدول 3

أسئلة توجيهية

1) أذكروا المراجع القانونية التي تشكل إطارا للحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة في المنطقة الأورومتوسطية؟
2) ما هي العناصر التي تكوّن هذه الحقوق؟
3) صفوا وضع المرأة في بلدكم في ما يتعلق بحقوقها الاجتماعية الاقتصادية كما في بلدان المنطقة أيضا.
4) كيف تفسرون هذا الوضع؟ ما هي أسبابه وقيوده؟
5) ما هي انعاكسات هذا الوضع على المرأة والمجتمع في العموم؟
6) ماذا تقترحون لتحسين وضع المرأة في هذا المجال؟
7) اذكروا ممارسات جيدة في هذا المجال على الصعيد الوطني والإقليمي.

الجدول 3: الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة بحسب كل بلد

وضع المرأة بحسب كل بلد	مراجع الحقوق الاجتماعية الاقتصادية	عناصر الحقوق الاجتماعية الاقتصادية	وضع المرأة بالنسبة إلى هذه الحقوق	أسباب هذا الوضع	الانعكاسات	الاجراءات المقترحة	الممارسات الجيدة
المغرب							
الجزائر							
تونس							
مصر							
الأردن							
إسرائيل							
لبنان							
سوريا							
الأراضي الفلسطينية المحتلة							
بلجيكا							
إسبانيا							
فرنسا							
المملكة المتحدة							
ايطاليا							

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب. وهي تساعده على إدارة النقاش وتعميقه من خلال تقديم إجابات على الأسئلة التوجيهية.

البطاقة المرجعية 13: المراجع القانونية المحددة التي تشكل إطارا للحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة

إن خلاصة عملية التفكير المشترك يجب أن تتكون على الأقل من العناصر التالية:

- نتائج الاجتماع الأول الأورومتوسطي لوزراء العمل الذي عقد في 9 و10 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 في مراكش.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (منظمة الأمم المتحدة، 1966)
- برنامج عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية (القاهرة 1994)

البطاقة المرجعية 14: العناصر المكوّنة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة

- حرية العمل؛
- التكافؤ المهني؛
- التوفيق بين مختلف نواحي الحياة – المهنية والشخصية والأسرية والاجتماعية والمدنية ؛
- الحق في التدريب طوال الحياة؛

- الحق في الضمان الاجتماعي؛
- الحق في الصحة؛
- الحق في التعليم.

البطاقة المرجعية 15: الواقع الاجتماعي الاقتصادي والحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة

- عدم التكافؤ المستمر بين الرجل والمرأة في سوق العمل في ما يتعلق بالرواتب والحصول على الوظائف والترقية (ارتفاع معدل البطالة لدى النساء)
- التفاوت بين نساء الريف ونساء المدن
- عدم المساواة في معاملة أجهزة الحماية الاجتماعية، لاسيما في ما يتعلق بالضمان الاجتماعي والتقاعد
- التفاوت في التعليم (الابتدائي والثانوي والجامعي) والتدريب المهني
- صعوبة التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية: تحمل النساء مسؤولية العناية بالأسرة ورعايتها (الأطفال والمسنين)

البطاقة المرجعية 16: الأسباب والقيود المتعلقة بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة

- سوق العمل التقليدي الذي يلبي حاجة مجتمع مقسم على قاعدة التقسيم الجنسي في العمل بحسب الأدوار الاجتماعية المخصصة للرجل والمرأة (الفضاء العام: للرجل، الفضاء الخاص: للمرأة)
- التفاوت الهيكلي كالبطالة عند النساء وصعوبة بلوغهن مناصب المسؤولية والتمييز ضدهن في قطاعات عدة تعتبر كل هذه الأمور مسببة للفوارق في الأجور. ويعود هذا التمييز في سوق العمل إلى استمرار توجه الفتيات نحو ميادين تقليدية في ما يتعلق بتحصيلهن العلمي – وهي خيارات تشجع عليها الصور النمطية الاجتماعية الرائجة.
- فقدان المعرفة أو نقصها في ما يتعلق بمساهمة المرأة في الاقتصاد بشكل عام وفي المناطق الريفية بشكل خاص.

البطاقة المرجعية 17: الاجراءات المقترحة لتعزيز الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة

المساواة في سوق العمل

- تفعيل وصول المرأة ومشاركتها في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل؛
- مكافحة عدم تكافؤ الأجور؛
- تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها في عملية صنع القرار على المستوى الاقتصادي وخاصة في المؤسسات والنقابات ومجالس الإدارة الخ.؛
- تشجيع روح الأعمال الحرة لدى النساء وخلق رأس المال؛
- الترويج لوحدات تدريبية تساهم في تحسين كفاءة المستثمرات وذلك في الإدارة الاقتصادية والمالية
- ضمان تكافؤ الفرص في مجال التدريب المهني؛
- توجيه الفتيات والشابات نحو مهن أكثر علمية؛
- القضاء على التمييز والصور النمطية المبنية على أساس النوع في سوق العمل؛
- رفع مستوى الوعي حول مساهمة المرأة في الاقتصاد بشكل عام؛

التوفيق بين الحياة المهنية والعائلية:

- تأمين برامج توجيهية لمساعدة النساء على إعادة الاندماج في سوق العمل بعد غياب أو لتوجيههن نحو قطاعات جديدة؛
- تمديد نظام الإجازات لفئات جديدة من العمال (إجازة الأبوة وإجازة التبني وحث الآباء على أخذ الإجازة الأبوية)؛

- تمديد فترة إجازة الأمومة أو إجازة التبني؛
- استهداف فئات معينة من الأهل، لاسيما النساء اللواتي هن رأس الأسرة والأسر المكوّنة من ثلاثة أطفال أو أكثر أو الآباء؛
- تأمين خدمات عناية ورعاية للأطفال والمسنين والأشخاص الذين تتحمل الأسرة مسؤوليتهم وذلك بتكلفة مقبولة؛
- فرض إطار مهني يناسب النساء من ناحية التنقل والحماية وعدم التمييز في مكان العمل؛
- ضمان حقوق الإنجاب للمرأة كصحة الأم وتوفر وسائل منع الحمل والخدمات المرتبطة بذلك؛
- تحسين خدمات الاستشارة في الحمل وخدمات الأمومة وتقليص معدل وفيات الأمهات؛

تبني سياسة/استراتيجية الحد من الفقر:

- التنبه أكثر إلى الدور الاقتصادي الذي تلعبه النساء الفقيرات اللواتي يعشن في المناطق الريفية؛
- تقليص الفوارق بين الرجل والمرأة في المناطق الريفية والمدن؛
- إطلاق حملات محو الأمية تستهدف النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية وخاصة الفقيرات منهن ؛
- اعتماد تدابير تشجيعية للأسر وخاصة في المناطق الريفية والفقيرة بغية تشجيعها على إرسال الفتيات الى المدارس؛

ترقية النساء إلى مناصب صنع القرار على أعلى المستويات وبالتالي القضاء على ظاهرة "السقف الزجاجي":

- إيجاد إمكانات جديدة لوظائف غير تقليدية كاعتماد مفهوم النوع الاجتماعي في التوظيف والتدريب، لاسيما في الجيش ؛
- تسهيل عملية حصول المرأة على استقلالية أكبر من خلال حصولها على التعليم على جميع المستويات بالإضافة إلى التدريب المهني والتقني؛
- تشجيع التدريب والتمرس في العلوم والتكنولوجيات المرتبطة بالإعلام والاتصالات؛

حماية اجتماعية هادفة وذات نوعية:

- رفع معاشات تقاعد النساء
- حق الحصول على دخل أكيد في الحالات الصعبة كحالات المرض أو عند نهاية الخدمة المهنية؛
- الحصول على الرعاية الصحية وخاصة في ما يتعلق بالصحة الإنجابية.

البطاقة المرجعية 18: استبعاد المرأة الاجتماعي الاقتصادي وانعكاساته

- مخاطر الفقر والتهميش الاجتماعي مرتفعة أكثر لدى النساء
- صعوبة المرأة في الحصول على استقلاليتها المالية
- صحة المرأة والسكان بشكل عام، على سبيل المثال:
  معدل مرتفع لوفيات الأمهات
  معدل مرتفع لوفيات الرضع
  متوسط منخفض للعمر المتوقع عند الولادة
  صحة واهنة للإنجاب
  تفاوت في مجال الأوبئة

البطاقة المرجعية 19: الممارسات الجيدة على المستوى الوطني والاقليمي في ما يتعلق بتعزيز الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة

المثال 1: تعمد الاستراتيجية الوطنية في **الجزائر** الهادفة إلى تفعيل ودمج المرأة إلى إجراء دراسات لمعرفة الأسباب الرئيسية لبطالة المرأة بالإضافة إلى اتخاذ سلسلة من التدابير التي تدعم تدريب النساء وتأهيلهن للعمل والحصول على التقنيات الجديدة في مجال الاتصالات والمعلومات[4].

المثال 2: أما **في الاردن**، فتركز الاستراتيجية الوطنية للنساء الأردنيات على دمج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في إعداد السياسات العامة. أما العناصر المختلفة المكونة لهذه الاستراتيجية فهي : التحرر التشريعي والاقتصادي ومشاركة المرأة في الحياة العامة والاتصالات والإعلام والأمن البشري والحماية الاجتماعية التي تشمل التعليم والصحة والفقر والأسر التي ترأسها نساء والعنف والشيخوخة وحاجات المرأة الخاصة والأمن الغذائي والبيئة والملجأ والمسكن. ولهذه الاستراتيجية أيضا هدف مكافحة السلوك الاجتماعي والصور النمطية المتعلقة بالمرأة والتي نجدها في النظام التربوي وخدمات الرعاية الاجتماعية. لذا انطلق الأردن في مهمة مراجعة المناهج التعليمية والكتب المدرسية وكتب المدرسين وتطويرها عبر اعتماد وسائل تحليل تروج لمبدأ المساواة على أساس النوع ولصورة متوازنة للنساء والفتيات بغية مكافحة الصور النمطية الموجودة حولهن[5].

المثال 3: لقد نظم التشريع **التونسي** مسألة حمل النساء والأمومة. فأصبح يحق للنساء الحوامل أن يضعن حدا لعقد عملهن من دون إعطاء مهلة ومن دون دفع تعويض في حال فسخ العقد حتى في حال وجودهن في حالة تعاقدية. وكذلك الأمر، لا يعتبر مرض المرأة من جراء الحمل أو الولادة سببا لفسخ عقد العمل حيث يعاقب المشغل بجبر الضرر وبدفع تعويضات في حال إيقافه للمرأة عن العمل للأسباب آنفة الذكر. ويحق للنساء العاملات الحصول على إجازة أمومة مدتها 30 يوماً يمكن تمديدها مرتين عند وجود شهادة طبية في حال كن يعملن في القطاع الخاص والشبه العام، كما يمكن تمديدها شهرين إذا كن يعملن في القطاع العام. ويحق للمرأة العاملة، في حال كانت ترضع طفلها، الحصول على إجازة رضاعة بمعدل جلستين مدة كل جلسة نصف ساعة في اليوم وذلك خلال دوام العمل ولفترة سنة ابتداء من تاريخ وضع المولود. وفي حال كانت الشركة تضم خمسين امرأة على الأقل يتوجب عليها أن تخصص لهن غرفة رضاعة خاصة. ومع ذلك، فإن التشريعات المطبقة توكل إلى المرأة وليس إلى الرجل مسؤولية العناية بالأطفال وتربيتهم. وفي هذا الصدد لم يعدل القانون حتى الآن للاعتراف بالبعد الاجتماعي للوظيفة الانجابية ولاستبدال إجازة الأمومة بإجازة الوالدين.

المثال 4: لقد التزم عدد كبير من البلدان الأورومتوسطية الشريكة بإصلاح أنظمتها في ما يتعلق بإجازات الوالدين العاملين. وهناك اتجاه متصاعد نحو التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية وتشارك المهام الأسرية بين الرجل والمرأة. لذا تشجع كل من **الدنمارك واليونان والسويد** على توزيع المسؤوليات بين الرجل والمرأة وذلك من خلال منح إجازة للوالدين.

4 تحليل الوضع الوطني، الجزائر، برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، 2010

5 تحليل الوضع الوطني، الاردن، برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، 2010

3.3 الجلسة 2: ظاهرة العنف ضد المرأة

1.3.3 التمرين 4: الظاهرة المستمرة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

المدة 80 دقيقة

الأهداف

- إتقان المراجع القانونية؛
- تحديد وفهم مصادر العنف ضد المرأة بالإضافة الى أسبابه وانعكاساته وعواقبه؛
- تنمية الحس النقدي عند القيام بتغطية صحفية لأحداث متعلقة بالعنف.

المنهجية لعبة البطاقات والعصف الذهني

التجهيزات الضرورية مراجعة التمرين السابق

مراحل سير التمرين

مراجعة مراحل التمرين 2 باستخدام الجدول التالي :

أسئلة توجيهية

1) اذكروا المراجع القانونية المحددة التي تشكل إطارا لظاهرة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ومظاهره.
2) ماذا تفهمون من ظاهرة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ومظاهره؟
3)صفوا وضع المرأة في بلدكم والخصوصيات دون الإقليمية والواقع المتعلق بجميع أنواع العنف؟
4)كيف تفسرون هذا الوضع؟ ما هي الأسباب والقيود/العواقب؟
5)ماذا تقترحون لتحسين هذا الوضع؟
6) اذكروا بعض الممارسات الجيدة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة.

الجدول 4: العنف ضد المرأة

المراجع القانونية	العناصر المتعلقة بهذه الظاهرة	الوضع في بلدكم والخصوصيات دون الاقليمية	أسباب هذا الوضع	القيود التي يفرضها هذا الوضع	الانعكاسات	الاجراءات المقترحة	الممارسات الجيدة

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب. وهي تساعده على‘ادارة النقاش وتعميقه من خلال تقديم الإجابات على الأسئلة التوجيهية.

البطاقة المرجعية 20: المراجع القانونية التي تشكل إطارا لظاهرة العنف ضد المرأة

يجب أن تتضمن خلاصة التفكير المشترك العناصر التالية:

- النتائج الوزارية حول تعزيز دور المرأة في المجتمع التي خرج بها الاجتماع الأورومتوسطي الأول الذي عقد في اسطنبول في 14 و15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006
- النتائج الوزارية للاجتماع الأورومتوسطي الثاني حول تعزيز دور المرأة في المجتمع والذي عقد في مراكش في 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2009
- اتفاقية سيداو/ اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (1979) والبروتوكول الاختياري (2003)
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 10 كانون الأول/ديسمبر 1948)
- نتائج الجلسة غير العادية الـ 23 للجمعية العامة للأمم المتحدة
- إعلان بيجين ومنهاج العمل (1995)
- إعلان لجنة وضع المرأة الذي تبنته خلال اجتماعها الـ 49 (آذار 2005، بيجين +10)
- القرار 1325 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول المرأة (2000)
- خطة عمل منظمة المرأة العربية (2001)
- إعلان تونس الذي تم تبنيه خلال قمة الجامعة العربية التي عقدت سنة 2004
- إعلان الجزائر الذي تم تبنيه خلال قمة الجامعة العربية التي عقدت سنة 2005
- إعلان الخرطوم الذي تم تبنيه خلال قمة الجامعة العربية التي عقدت سنة 2006
- إعلان القاهرة الذي أذيع خلال القمة الأولى لمنظمة المرأة العربية (2000)
- إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية (2000)
- برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان والتنمية (القاهرة 1994)
- اتفاقية المجلس الأوروبي لقمع الاتجار بالبشر (2005)
- البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتي تهدف إلى مكافحة وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص (2000)
- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالأشخاص المعاقين (2006)

البطاقة المرجعية 22: العنف ضد المرأة، الخصوصيات الوطنية

يركز التقرير على أنواع العنف المذكورة أدناه ويحاول أن يستخرج خطوطا هامة ونقاط تشابه واختلاف بين المناطق/البلدان. ومن ضمن ذلك :

- العنف الجسدي أواللفظي أوالنفسي أوالجنسي أو الاقتصادي – بما فيه الحرمان من الحرية والتنقل؛
- العنف في الفضاء العام (تحرش، اغتصاب)؛
- العنف في مكان العمل؛
- العنف الأسري؛
- العنف ضمن الأسرة الموسعة (الوالد، الوالدة، الشقيق)؛
- أنواع التصرفات المحددة: التحرش؛
- العنف والظلم "باسم الشرف" – تشويه الأعضاء التناسلية وجرائم الشرف؛
- الاتجار بالأشخاص والنساء والفتيات لغايات الاستغلال الجنسي؛
- العنف المرتبط بالنزاعات المسلحة.

المثال 1: الأردن
تصل نسبة النساء اللواتي تعرضن للضرب من قبل أزواجهن الى 20%، بحسب دراسة أجراها قسم الاحصاءات سنة 2008 ، ويتراوح سن غالبيتهن بين 15 و49 عاما.

المثال 2: لبنان
أما في لبنان، فإن جرائم الشرف التي لم تختف كليا ترتكب من خلال صفة الأحكام غير الرادعة في قانون العقوبات، إذ اننا نجد في قانون العقوبات ظروفا مخففة لجرائم "الشرف" في حال فاجأ الزوج زوجته أو ابنته أو والدته أو شقيقته أو امرأة أخرى من الأسرة بجرم الزنى المشهود أو في حالة " العلاقة الجنسية غير الشرعية".

المثال 3: فلسطين
يظهر الاستفتاء الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2005 أن 61,7% من النساء قد تعرضن للعنف النفسي و23,3% للعنف الجسدي و10,9% للعنف الجنسي من قبل الزوج. ولقد حدد الاستفتاء وجود رابط بين التعليم والوضع المهني للنساء المعرضات للعنف ونوع العنف الذي يرتكب ضدهن، لاسيما العنف الجسدي والجنسي. ففي الواقع، تنخفض نسبة العنف بزيادة معدل تعليم المرأة وتوظيفها. كما يلقي الاستفتاء الضوء على ظاهرة زواج الفتيات المبكر.

المثال 4: سوريا
لقد أثيرت مسألة العنف ضد المرأة في سوريا بشكل واسع سنة 2006 عند صدور دراسة وطنية تبين أنه على الرغم من التقدم الاجتماعي الحاصل، فإن النساء السوريات هن عرضة لجميع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، كالعنف الجنسي أو التحرش الجنسي وتقييد الحقوق الإنسانية للمرأة أو حتى الاستغلال الاقتصادي في قلب الأسرة، وهي جميعها مخالفات للتشريعات الوطنية الموجودة.

البطاقة المرجعية 23: أسباب العنف ضد المرأة ونتائجه

الأسباب:
- غياب التشريع المختص والصريح الذي يسمح بملاحقة المسؤولين عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؛
- غياب الاحصاءات الحقيقية لحالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وأشكاله المختلفة بالإضافة إلى حالاته وانعكاساته، كما تفتقد أيضا الدراسات النوعية في هذا المجال؛
- مقاومة المجتمع في ما يتعلق بالافصاح عن حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وخاصة العنف الزوجي والأسري فضلا عن القيود التي تمنع ضحايا العنف من التطرق لهذا الموضوع في العلن أو اللجوء إلى المحكمة أو حتى الى مركز الشرطة؛
- ضعف الأطفال و النساء الوحيدات كالأمهات العازبات وربات الأسر والمهاجرات؛
- عدم المساواة بين الرجل والمرأة في ما يتعلق بالوصول الى العدالة؛
- فقدان الحماية والاصلاح - الإفلات من العقوبة؛
- ضعف تمثيل النساء في عمليات حفظ السلام؛
- ضعف أو فقدان التربية على السلام وثقافة السلام.

النتائج:
- ارتفاع وفيات النساء
- تدهور صحة النساء
- الاختلال الأسري
- ارتفاع الكلفة الاقتصادية: غياب العمل والعناية الصحية والتكاليف القضائية.

البطاقة المرجعية 24: الإجراءات المقترحة للقضاء على العنف ضد المرأة

- مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بجميع أشكاله وذلك من خلال نشاطات البحوث وحملات التوعية التي تشرك الرجال والفتيان ومن خلال التعليم والحملات الإعلامية وشبكة المؤسسات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في المنطقة الأورومتوسطية؛
- تنظيم حملات إعلام وتوعية تهدف إلى عدم التسامح مع العنف الأسري؛
- ضمان الحماية والإصلاح للنساء في حال المس بحقوقهن (أرقام هاتف مجانية وأرقام طوارئ ومراكز استقبال وخدمات قانونية وخدمات اجتماعية، الخ.)؛
- مساواة النساء والرجال في الوصول إلى العدالة على جميع المستويات؛
- تفعيل مساعدة الضحايا (توفر ونوعية الخدمات القانونية والأمنية والاجتماعية والنفسية – تدريب مؤمني الخدمات: أطباء ورجال شرطة وقضاة، الخ.)؛
- تبني وتطبيق اجراءات تشريعية وسياسية للوقاية من ظاهرة العنف (استراتيجيات وخطط عمل وميزانيات مناسبة وخدمات عامة مؤهلة، الخ.)؛
- اللجوء إلى تعديلات قانونية تؤدي إلى خلق/تحديد جرائم جديدة؛
- زيادة العقوبات الجزائية على مرتكبي العنف من خلال وضع نظام مراقبة إلكترونية أو نظام حظر؛
- تفعيل العقوبات القانونية في ما يتعلق بأشكال العنف الشنيعة كاغتصاب القاصرات أو الحوامل أو المصابات بإعاقة أو حالات ختان الإناث على أنها وسائل ردع؛
- توسيع الحماية من العنف ليشمل فئات جديدة لاسيما المثليين والنساء المتزوجات بالإكراه والمهاجرات؛
- ملاحقة مرتكبي العنف ضد المرأة؛
- اعتماد إحصاءات منتظمة لتصور ظاهرة العنف وتقديره وفهمه وتوجيه السياسات العامة؛
- تفعيل عملية التنظيم في ما يتعلق بحيازة السلاح والقيام بحملات لنزع السلاح، مما يساهم بخفض معدل وقوع النزاعات المسلحة والعنف غداة اتفاقيات السلام؛
- الأخذ بعين الاعتبار مسألة النوع الاجتماعي في حل النزاعات من خلال زيادة تمثيل النساء في عمليات حفظ السلام؛
- تنمية معرفة أفضل لوضع المرأة في مناطق النزاعات؛
- تجنب النشاطات التي تحث المرأة على ارتكاب أعمال إرهابية أو توظيفهن لهذا الغرض.

المثال 1: الجزائر والمغرب

إن المجتمع المدني الجزائري والمغربي وبخاصة المنظمات النسائية هو أول من لفت نظر السلطات العامة والمجتمع إلى مسألة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي كما شهدنا في العديد من البلدان. ولقد قام المجتمع المدني والمنظمات بإنشاء مراكز استقبال للضحايا وبادروا بالقيام بنشاطات توعية وحشد تأييد.

المثال 2: مصر

أصدرت مصر سنة 2008 قانوناً يمنع ختان الإناث.

المثال 3: إسرائيل

تم إصدار قانون سنة 2006 لمنع الاتجار بالأشخاص يقوم بتجريم الاتجار ويغطي نطاقا واسعا من الجرائم انطلاقا من الدعارة، وحتى الجرائم الجنسية مرورا بالاستعباد أو العمل القسري والختان والصور الاباحية. ويحدد هذا القانون عقوبة تصل لغاية 16 عاما من السجن للاتجار بالنساء البالغات وحتى 20 عاما من السجن للاتجار بالأطفال من الإناث.

المثال 4: الأردن

أصدر الأردن سنة 2008 قانونا يجرم فيه العنف الأسري كما أجري تعديل على قانون الأحوال الشخصية المتعلق بحضانة الأطفال والزواج المبكر والنزاعات الزوجية.

المثال 5: الاستراتيجيات الوطنية
لقد اعتمدت غالبية من البلدان آليات مؤسسية وخطط عمل لمكافحة العنف ضد المرأة ولتنسيق الإجراءات الحكومية في هذا المجال. ونذكر من هذه البلدان **الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس**.

البطاقة المرجعية 25: الممارسات الجيدة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة

المثال 1: الجزائر
وافق مجلس الشعب الوطني سنة 2004 على تعديل قانون العقوبات. فأضيفت المادة 341 مكررة التي تدين التحرش الجنسي وذلك نتيجة لحشد التأييد الذي قامت به اللجنة الوطنية للنساء العاملات.

المثال 2: المغرب
مجموعة إصلاحات قانونية تقضي بتجريم العنف. تتعلق هذه الإصلاحات من بين أمور أخرى بتعديل قانون العقوبات وتهدف الى:
- تجريم التحرش الجنسي على قاعدة سوء استخدام السلطة؛
- إدخال ظرف مشدد على جريمة الاغتصاب في حال كانت الضحية حاملا؛
- تشديد العقوبات في حال كانت الضحية حاملا أو في حال كان الزوج هو المعتدي؛
- إزالة العقوبات المخففة عندما يتسبب أحد الزوجين بالكدمات أو الجروح أو القتل؛
- إزالة السرية المهنية التي يخضع لها الإطار الطبي عند ملاحظة ارتكاب للعنف بين الزوجين؛
- تشديد العقوبات في حال تسبب أحد الزوجين عمدا بإصابة الزوج الآخر بكدمات أو جروح، كما يتم مضاعفة العقوبات في حال تكرار العنف.

المثال 3: تونس
أطلقت تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 استراتيجية وطنية لمكافحة السلوكات العنيفة في كنف الأسرة والمجتمع. وكان قد تم إعداد هذه الاستراتيجية بالعمل مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني واحتوت هذه الاستراتيجية على شق " الإعلام والتثقيف والاتصال " من أجل نشرها على عامة الشعب. وفي هذا السياق تم وضع رقم هاتف مجاني متوفر 24 ساعة في اليوم وذلك لمساعدة ضحايا العنف وتوجيههن نحو الخدمات المناسبة التي تؤمنها المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية المختصة بمكافحة العنف ضد المرأة.

المثال 4: اعتمدت **فرنسا** وسيلتين قانونيتين لتسهل الحصول على مساكن متوسطة الايجار (آذار/مارس 2009) لضحايا العنف. وتعتبر هاتين الوسيلتين أنه في حال الطلاق أو الانفصال نتيجة للعنف الزوجي، فإن عائدات الزوج سوف تؤخذ بالحسبان للحصول على مساعدة للسكن الاجتماعي. كما قد تم تعديل قوانين البطالة فأصبح يحق للمرأة التي تغادر المنزل الأسري نتيجة تعرضها للعنف والتي من جراء ذلك قد تضطر إلى ترك عملها، بالحصول على إعانات بطالة مثلما يحق لضحايا التحرش النفسي أو الجنسي في مكان العمل (شباط/فبراير 2009).

المثال 5: لقد شددت **المملكة المتحدة** من التدابير التي تهدف إلى تجنب ومكافحة العنف والتحرشات الجنسية والعنف الأسري والزواج القسري والجرائم المرتكبة باسم " الشرف " والاتجار بالأشخاص. كما زادت الموارد المالية المخصصة لخدمات مساعدة ضحايا العنف من أجل إنشاء ملاجئ ومراكز استقبال لضحايا الاعتداء الجنسي بالإضافة إلى الإعانات المخصصة لتقديم خدمات مساعدة هاتفية ولإعانة ضحايا الاغتصاب ومحاولات القتل. وتستثمر المملكة المتحدة أيضا في برامج امتحان تهدف إلى إعادة دمج المعتدين المسجونين وتأهيلهم.

المؤطر 1: المرأة في مناطق النزاعات المسلحة

المثال : لبنان
لا نشهد في لبنان عموما أي نقاش شعبي عام في هذا المجال، كما أن المبادرات العامة التي تتخذها الدولة على مستوى السلطة التنفيذية من أجل رفع مستوى الوعي والفهم لدى الشعب حول ظاهرة العنف ضد المرأة قليلة للغاية.

غير أنه تم اتخاذ اجراءات عديدة خلال السنوات الماضية الأخيرة من قبل المنظمات غير الحكومية ومن قبل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ووزارة الشؤون الاجتماعية تهدف إلى دعم المرأة اللبنانية التي تعيش في المناطق المتأثرة مباشرة بحرب سنة 2006. وغالبا ما ترتكز هذه الإجراءات على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2000/1325 وعلى القرار رقم 2008/1820 بالإضافة إلى اتفاقية (سيداو). وتتمحور هذه الاجراءات حول واقع النساء اللواتي يشكلن عادة هدفا للعنف بجميع أشكاله في مناطق الحروب أو النزاعات المسلحة أو حتى ما بعد الحروب.
وفي هذا الصدد، نفذت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية عملية تدخل على الأرض في المناطق المتأثرة مباشرة بحرب تموز 2006 (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة الايطالية). أما عنوان هذا البرنامج، فهو تمكين المرأة: العمل السلمي من أجل الأمن والاستقرار، ولقد تم تمديد فترة عمله منذ ذلك الحين ويحصل على الدعم المالي المتتالي. ويندرج هذا البرنامج في إطار تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325 ويهدف الى تفعيل قدرات النساء في هذه المناطق التي تعاني الأسى بشكل كبير والى رفع مستوى الوعي لديهن حول وضعهن وحقوقهن. كما يهدف برنامج تمكين المرأة: العمل السلمي من أجل الأمن والاستقرار في أحد أقسامه الى خلق فرص اقتصادية على شكل مؤسسات ذات قروض صغيرة.

4.3 التمرين 5: تحليل مضمون الأعمال الصحفية

الموضوع تحليل مضمون أعمال صحفية متمحورة حول المراجع المتعلقة بالإطار القانوني للحقوق الإنسانية للمرأة

المدة 80 دقيقة

الأهداف

يهدف هذا التمرين، الذي هو الأخير في جلسة التدريب القانونية، الى تعزيز المعرفة المكتسبة خلال يوم التدريب وتكييفها لتتلاءم مع المتطلبات الصحفية وتحسين قدرات الصحافيين في تغطية الأحداث المتعلقة بحقوق المرأة في المنطقة. فالأمر يتعلق بالتمرس على الاستناد الى المراجع واستخدامها بشكل مناسب في الأعمال الصحفية المختلفة مع المحافظة على الرسالة الأساسية.

المنهجية تحليل مضمون الأعمال الصحافية

التجهيزات الضرورية

سلسلة مقالات من الصحافة المكتوبة والإلكترونية وعمل تلفزيوني يعالج مسألة المساواة ووضع المرأة. يختار المدرب (ة) مسبقا أعمالا تتلاءم مع أهداف التمرين أي مقالات تتضمن مراجع واضحة وأخرى من دون مراجع أو تستخدم فيها المراجع بطريقة غير ملائمة.

مراحل سير التمرين

- يتم تشكيل ثلاثة فرق. يختار كل فريق أحد المواضيع الثلاثة (موضوع واحد لكل فريق على أن تتم معالجة /اختيار المواضيع الثلاثة) ومقرر عن كل فريق. تكمن مسؤولية مقرر الفريق في عرض الأعمال و إعداد تقرير حول سير جلسة النقاش؛
- يوزع المدرب (ة) مجموعة الأعمال الصحافية؛
- يطلب من المشاركين:

1) استخراج المراجع القانونية في حال وجودها أو الإشارة الى غيابها
2) تحليلها وفقا لـ:
   - صلتها بالموضوع المعالج
   - وضوحها ودقتها بالنسبة الى الأطر القانونية الدولية والأورومتوسطية
   - اختصارها: لا يجب على المراجع أن تكون طويلة لكي لا تطغى على الرسالة الرئيسية
   - طريقة عرضها: يمكن عرضها في إطار/مربع يبرزها دون أن يثقل على المقال.

يجب أن تعرض التقارير بشكل واضح في جداول وأن تنقل بالتتالي من قبل الفرق المساعدة على لوح العمل كما يلي:

الجدول 5: جدول تحليل المضمون في ما يتعلق بالمراجع القانونية الواردة في المقالات

	المراجع الواردة	المراجع الغائبة	درجة الصلة	الدقة	الوضوح	الاختصار	طريقة العرض
عنوان المقال							

5.3 تقييم الجلسة (الوحدة 1)

أ) سير التدريب

وضع علامة X في الخيار المناسب

مجالات التقييم	غير كاف	كاف نوعا ما	مرض	مرض جدا	سيء جدا	تعليق
نوعية البرنامج						
نوعية أساليب ونهج التدريب						
تكييف التمارين مع الأهداف						
وضوح التعريفات						
أداء المدرب						
حياة الفريق والمشاركة والتبادل						

ب) مساهمة التدريب: هل استجابت هذه الجلسة لتطلعاتكم بشكل عام؟

المساهمة	غير كافية	كافية نوعا ما	مرضية	مرضية جدا	سيئة جدا	تعليق

4. الوحدة 2 الصور النمطية عن الرجل والمرأة في وسائل الإعلام

1.4 مقدمة

تكمن أهمية هذه الوحدة في تأثير الصور النمطية على نظرة المجتمع للرجل والمرأة. ذلك أن تكرار ظهور الصور النمطية في الإعلام يؤدي الى اعتبارها حقيقة يصعب تغييرها في أكثر الأحيان. أما الصور الأكثر سلبية فهي التي تؤثر على نظرة كل من الرجل والمرأة لأدوارهما في المجتمع. ولا يحوز تنظيم الإعلانات الدعائية المتحيزة جنسيا والتي ترمز الى المرأة على أنها جسد حتى الآن الا على اهتمام ضئيل.

تعريف عام

تستخدم هذه الوحدة نتائج الاجتماعات الوزارية في اسطنبول ومراكش كإطار سياسي مرجعي، خاصة وأن هذه النتائج قلما عرفت لدى وسائل الاعلام من قبل.
ان التدريب حول الصور النمطية هو من اختصاص علم النفس الاجتماعي وعلوم الاتصال. وعلى الرغم من ان هذه الوحدة لن تغطي جميع المعلومات النظرية الضرورية لإتقان هذا المفهوم (كنظريات التمثلات والايديولوجيا والخطاب والدعاية والفرق بين الإعلام والاتصال وصحافة التصوير وتقنيات التحرير الصحفي والاخراج وإنتاج التلفزيون والراديو)، الا أنها ستتضمن على الأقل تمرينين مخصصين للتعريف بمفهوم النوع الاجتماعي ومقدمة عامة حول الصور النمطية بالاضافة الى تمرين عصف ذهني حول الحقوق الثقافية.

تتكون هذه الوحدة اذا من خمسة تمارين يتعلق اثنان منها بمحورين أساسيين كما تم التعبير عنهما في نتائج اجتماعي اسطنبول ومراكش. أما هذان المحوران فهما:
- مفهوم العلاقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي.
- مفهوم التمثلات أو الصور النمطية.

وتتناول التمارين الثلاثة الأخرى ما يلي:
- التحليل الكمي والنوعي للمعالجة التحريرية والتصويرية لمجموعة أعمال صحفية على ضوء مقاربة النوع الاجتماعي ومفهوم الصور النمطية.
- إعادة كتابة مجموعة من الأعمال الصحفية على ضوء مقاربة النوع الاجتماعي ومفهوم الصور النمطية.
- تقييم ذاتي لمسار الصحافيين المشاركين في ما يتعلق بمسألة النوع الاجتماعي والصور النمطية.

الأهداف

تهدف هذه الوحدة أولا الى تكوين المحترفين في الإعلام لمساعدتهم على وضع البرامج وعلى تقييمها وذلك من خلال:
- رفع مستوى الوعي لدى الصحافيين المشاركين حول الرهانات المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي ونتائجها المؤثرة على الممارسة الصحفية والمجتمع.
- تفعيل قدرات الصحافيين للترويج في وسائل الإعلام لصورة متوازنة للمرأة غير خاضعة للصور النمطية ضمن السياق المتوسطي.
- تحفيز التفكير عن ماهية الصورة المنصفة للرجل والمرأة.
- معرفة أساليب المعالجة الصحفية للبيانات المتعلقة بهذه المواضيع في السياق المتوسطي.

المنهجية

يمكن استخدام عدة تقنيات كالعصف الذهني ولعبة البطاقات ولعب الأدوار وتصور الأعمال الصحفية. كما يمكن استخراج مقتطفات من برامج متوفرة تظهر كيف يتم تمثيل الرجل والمرأة في التلفزيون.

2.4 الجلسة 1: مفاهيم النوع الاجتماعي والصور النمطية

1.2.4 التمرين 1: كيف نفرّق بين النوع الاجتماعي والجنس؟

المدة 80 دقيقة

الأهداف

يهدف هذا التمرين الى التوصل لصياغة جماعية لمفهوم النوع الاجتماعي. كما يهدف أيضا الى تحسين فهمنا للعناصر التي تكون رؤيتنا الثقافية لما هو " مؤنث " و" مذكر " وهي رؤية تؤثر في تناولنا للتمثلات المتعلقة بالجنسين في البرامج التلفزيونية والإعلامية بصفة عامة.
أما مقاربة النوع الاجتماعي، التي تشكل الفرق بين الجنس البيولوجي والدور الاجتماعي، فهي الأداة الأكثر ملاءمة لنشر خطاب بديل. ومن هنا يبرر استخدام وسائل الاعلام لهذه الغاية .

المنهجية

يجب أن تؤمن المنهجية معرفة جيدة لمفهوم النوع الاجتماعي من خلال تقديم تعريفات رئيسية في ما يتعلق بمقاربة النوع الاجتماعي ومن خلال تمارين تهدف الى إزالة الالتباسات التي تعيق فهم مقاربة النوع الاجتماعي.
ولتحقيق هذا الهدف نقوم باستخدام تمرين بسيط. يقوم التمرين بعرض مجموعة حالات وتوصيفات: مهن وملابس ونشاطات ووضع بيولوجي، وذلك من خلال وصف المشاركين ليومهم. وتسمح عملية التفكير المشترك حول هذه الحالات بالتفريق بين النوع الاجتماعي والجنس.

التجهيزات الضرورية

لوح وأقلام حبر ملونة وجهاز عرض فيديو وكمبيوتر وبطاقات لاصقة من لونين مختلفين: لون يمثل الرجل وآخر يمثل المرأة.

مراحل سير التمرين

يشرح المدرب (ة) للمشاركين هدف التمرين و مراحله.
- يعرض الجدول المبين أدناه.
- يوزع على المشاركين بطاقات بحسب عدد ساعات اليوم: 24 ساعة في حياة المرأة و24 ساعة في حياة الرجل.
- يطلب منهم تحديد المهام والنشاطات والحالات التي يعيشونها في كل ساعة من حياتهم العادية.
- يطلب من المشاركين أن يلصقوا بطاقاتهم على أعمدة الجدول المناسبة.
- يطلق النقاش ويديره للتوصل الى النتيجة المرجوة الواردة في البطاقة المرجعية المتعلقة بهذا التمرين.
- يطلب منهم وصف يوم نموذجي من حياتهم بالاستعانة بالجدول التالي:

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب وتساعده على إدارة النقاش وتعميقه بتقديم الإجابات على الأسئلة التوجيهية.

عرض الجدول التالي أو رسمه:

الجدول 1: الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي

الجنس/الوظيفة	الساعة 6/5	الساعة 7/6	الساعة 8/7	الساعة 10/8	الساعة 12/10	الساعة 14/12	الساعة 16/14	الساعة 18/16	الساعة 20/18
الرجل									
المرأة									

إن فكرة التمرين الرئيسية التي يجب على المدرب (ة) أن يركز عليها هي القدرة على معرفة ما إذا كانت الوظيفة المعينة محددة بواسطة الجنس البيولوجي أو من قبل المجتمع (الدور الاجتماعي) وما إذا كانت مرتبطة بالطبيعة وبالتالي ثابتة في الوضع الحالي للتقدم العلمي أو نتيجة تركيبة اجتماعية وبالتالي قابلة للمراجعة والتغيير في منظور أكثر مساواة وعدالة.

أسئلة توجيهية

1) ما الفرق بين مفهومي " الجنس " و" النوع الاجتماعي "؟
2) ما الفرق بين " المرأة " و" النوع الاجتماعي "؟
3) كيف نعبر عن فهمنا الثقافي لخصوصيات " المذكر " و" المؤنث " ؟
4) هل الأدوار الإجتماعية الموكولة لكل جنس ثابتة تاريخيا؟

البطاقة المرجعية 1: الفرق بين مفهومي " الجنس " و" النوع الاجتماعي"

الرضاعة والحمل عمليتان بيولوجيتان مرتبطتان بالجنس. أما تنظيف المنزل وقيادة الطائرة أو العمل كموظف أمن فهي نشاطات قد ترتبط بالرجل أو المرأة على حد سواء. فلا قاعدة بيولوجية لها بل هي وظائف اجتماعية (للنوع الاجتماعي) مرتبطة بتركيبات اجتماعية.
يشير الجنس كميزة بشرية الى حقيقة بيولوجية: الفرق بين الرجل والمرأة. ولكن المجتمعات تميل الى ربط معان محددة بكلا الجنسين. ومع الوقت، تتحول هذه الافكار الثقافية الى أدوار أو هويات لـ " النوع الاجتماعي " والتي نصفها بالمذكر والمؤنث.

البطاقة المرجعية 2: ما الفرق بين " المرأة " و" النوع الاجتماعي " ؟

لا ينطبق " النوع الاجتماعي " فقط على النساء. فهو مفهوم يعتمد على تفسير الأدوار بين الرجل والمرأة. كما أن هذا التفسير ليس ثابتا بل متغيرا. وتظهر علامات التطور في تفسير مفهوم " النوع الاجتماعي " من خلال المجتمع بأكمله في المجالات السياسية والتعليم والرعاية الصحية والأعمال والإعلام، الخ. في فترات مختلفة.وتميل وسائل الاعلام كغيرها من الفاعلين الاجتماعيين الى الوقوع في فخ ما تعتبره عبارات مترادفة مثل " المرأة " و" النوع الاجتماعي". ولهذا السبب غالبا ما تقوم وسائل الاعلام أو الحكومة التي تقرر اعتماد مفهوم النوع الاجتماعي في تدابيرها وخطاباتها بإنتاج برنامج إذاعي أو تلفزيوني أو صفحة خاصة بالمرأة. ولكن الأمر هو غير ذلك تماما. فلا يجب على مقاربة النوع الاجتماعي أن تعيد الرسم التقليدي الذي يفصل بين الناس بحسب جنسهم. ونجد في الصحف أحيانا عناوين كهذه: " اغتصاب الأولاد كابوس للأمهات " وفي الحقيقة إن الكابوس هو لكلا الوالدين. كما نصف أحيانا الاباء الذي يعتنون بأولادهم بـ" الأب الذي يلعب دور الأم المثالية ". ونجد هنا تمييزا تجاه الرجل يمكن تجنبه من خلال مقاربة النوع الاجتماعي.

البطاقة المرجعية 3: كيف نعبّر عن فهمنا الثقافي لميزات المذكر والمؤنث؟

الفرق بين الرجل والمرأة في علم البيولوجيا مسألة لا التباس فيها. أما في الثقافة والمجتمع فإن ميزات الرجل والمرأة هي أقل دقة.
ولتحليل هذه العلاقات يجب الأخذ بعين الاعتبار توزيع الأدوار والمسؤوليات والموارد والقيم المتعلقة بالرجل والمرأة وتنظيمها.
لذا فإن مقاربة " النوع الاجتماعي " لا تنطبق فقط على النساء بل هي مفهوم يعتمد على تفسير العلاقات بين الرجل والمرأة. كما أن هذا التفسير ليس ثابتا بل متغيرا. إن علامات التطور في تفسير مفهوم " النوع الاجتماعي " متداخلة: تظهر في المجتمع بأكمله في ميادين السياسة والتعليم والرعاية الصحية والأعمال والإعلام الخ.

البطاقة المرجعية 4: هل هذه الأدوار ثابتة تاريخيا؟

تتحول هذه الافكار الثقافية مع الوقت الى أدوار وهويات لـ" النوع الاجتماعي " الذي نصفه بمذكر أو مؤنث. ويشير " النوع الاجتماعي " الى التباين التاريخي والاجتماعي والثقافي الموجود بين الجنسين.
يتغير هذا الادراك مع مر الزمن و هو ما يظهر في تغيير الأدوار المنسوبة الى الرجل والمرأة. فعلى سبيل المثال، كانت معظم محطات التلفزة قبل عشرين عاما ترفض فكرة عرض مذيعة لنشرة الأخبار وذلك لكون المرأة غير قادرة على نقل " الحقيقة " بشكل مناسب الى الشاشة الصغيرة. فما الذي دفع لتغيير هذه الفكرة؟
هل الأمر مرتبط بتأنيث المهنة الإعلامية؟ أو بالتعريف المتغير لما يجذب الجمهور؟ أو حتى بالتعريف المتغير للمعلومات بحد ذاتها؟ إن القبول الحالي بمذيعة لنشرة الأخبار المتلفزة يؤكد تماما تطور الأدوار في بعض المجتمعات في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي وصور الجنسين .

المؤطر 1: الخصوصيات الرئيسية للعلاقات الاجتماعية على أساس النوع

يشير النوع الاجتماعي أو ما يعرف بالانكليزية بـ " الجندر " الى الأدوار الاجتماعية المنسوبة الى الرجل والمرأة. وهو مختلف عن الجنس (ميزة بيولوجية). ويحدد النوع الاجتماعي المهام والوظائف والأدوار المخصصة للرجل والمرأة إن في المجتمع أو في الحياة العامة والخاصة.
يشكل كل من الرجل والمرأة من خلال نشاطاتهما المعايير والأدوار الاجتماعية ويقومان بتكرارها ممتثلين لتوقعات معينة. ويتمتع الرجال كما النساء بقدرة على تغيير العلاقات الاجتماعية على أساس النوع. وتدوم هذه العلاقات ليس في ما بينها فحسب بل بين الرجل والمرأة أيضا (كما في علاقة الأم- الأبنة أو الأب – الابن على سبيل المثال).
وغالبا ما يكون للنساء والرجال (الفتيات والفتيان) وضع مختلف في كنف الأسرة والمحيط والمجتمع. ومن أجل لعب دورهم يلجأون الى مصادر مختلفة (طبيعية واقتصادية وسياسية واجتماعية). إن الانتماء الى جنس أو آخر يمنع الأفراد من لعب الدور الذي يرغبون به كما يمنعهم ذلك من الوصول الى المصادر الضرورية لهذا الدور. وعلى المرأة بشكل خاص أن تتخطى الصعوبات للوصول الى بعض المصادر و/أو التحكم بها. فضلا عن ذلك غالبا ما يتم الاستخفاف بمساهمة المرأة الاجتماعية والاقتصادية.

العلاقات الاجتماعية على أساس النوع تعتمد على السياق

تختلف علاقات النوع الاجتماعي من بلد الى آخر ومن منطقة الى أخرى ضمن البلد الواحد (اختلاف بين المدينة والريف) وحتى بين أسرة وأخرى على عكس الاختلافات البيولوجية بين الجنسين. كما يختلف نموذج العلاقات أيضا بحسب الهيكلية الأسرية (أسرة أحادية الوالدين، خلية أو موسعة). وحتى في الحضارات التقليدية لا تكون العلاقات الاجتماعية على أساس النوع ثابتة. فهي تتطور مع تغير الوضع الاقتصادي أوالقانوني أوالسياسي أو البيئي. وتكون بعض هذه التطورات مرغوب بها وداعمة للمساواة: التزام عدد من البلدان مثلا بالقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين في التشريعات. وفي أحيان أخرى تتخذ تدابير للحفاظ على التفاوت أو زيادته (لا يحق للمرأة قيادة السيارة في المملكة العربية السعودية). إن العلاقات بين الرجل والمرأة غالبا ما تتطور ببطء ولكن التغيرات تحصل بسرعة أحيانا بسبب حالات خاصة. ففي أوروبا مثلا عقب الحرب العالمية الثانية دخلت النساء بقوة الى سوق العمل الذي كان حتى ذلك الحين حصرا على الرجال، ويعود ذلك الى غياب الرجال الذين كانوا يقاتلون على الجبهات.

وبالتالي حصلت النساء في سوق العمل على شرعية لم تكن تنسب اليهن سابقا. أما في رواندا فلقد أدى التطهير العرقي سنة 1994 واختفاء الرجال بشكل كبير الى منح المرأة وضع جديد ومسؤوليات جديدة.

المؤطر 2: الاختلافات الرئيسية بين " المشاريع الخاصة بالمرأة " والمشاريع الخاصة بتعزيز المساواة.

ترتكز برامج تعزيز المساواة على تحليل العلاقات على أساس النوع بينما تميل مشاريع المرأة الى التركيز على وضع المرأة؛
تتوجه برامج تعزيز المساواة الى النساء و/أو الرجال (لتعزيز المساواة) بينما لا تعني مشاريع المرأة سوى المرأة وحدها.
تقيّم برامج تعزيز المساواة تطور العلاقات بين الرجل والمرأة وليس فقط شبكة العلاقات حول المرأة.
ولقد حاولت مقاربة " المرأة والتنمية " خلال العقد المخصص للمرأة في الأمم المتحدة (1976 الى 1985) تلبية حاجات النساء في جميع القطاعات (صحة الأمهات وخلق العوائد والزراعة والعنف ضد المرأة والتمثيل السياسي الخ.). إلا أنه وعلى الرغم من المصادر والدعم المحدودين أصبحت هذه المقاربة قطاعا بحد ذاتها بينما كانت السياسات وبرامج القطاعات تسير في طريقها من دون الأخذ بالحسبان مسألة النوع الاجتماعي، حيث كانت تطلق في المناسبة برامج ومشاريع مخصصة للنساء إلا أنها ظلت تعتبرها فريقا "ضعيفا " كالأطفال والمسنين والمعاقين والعاطلين عن العمل.
أما في ما يتعلق بمقاربة " النوع الاجتماعي والتنمية " فهي تحاول ايجاد حلول لمشكلة علاقات القوة بين الجنسين وليس فقط لمشاكل المرأة. وهي تهدف الى إخراج مشاكل المساواة من عزلتها (آليات وطنية للنهوض بالمرأة ومشاريع للمرأة الخ.) وذلك لإشراك جميع الفاعلين المعنيين في خلق مجتمع متوازن ولتعزيز المساواة على أساس النوع في جميع النشاطات والقطاعات.

المؤطر 3: توزيع الأعمال المنزلية بحسب الجنس في تونس

النساء	الرجال	مدة العمل المنزلي
ساعتان و4 دقائق	5 دقائق	تحضير الوجبات والمؤن
ساعة و20 دقيقة	3 دقائق	تنظيف المنزل
34 دقيقة	1 دقيقة واحدة	غسل الأطباق
30 دقيقة	4 دقائق	غسل الملابس
6 دقائق	1 دقيقة واحدة	جلب المياه والحطب
3 دقائق	1 دقيقة واحدة	الاعتناء بالحيوانات الأليفة
24 دقيقة	4 دقائق	الاعتناء بالأطفال والأشخاص الذين هم من مسؤولية
3 دقائق	1 دقيقة واحدة	الأسرة متابعة واجبات الأطفال المدرسية
2 دقيقتان	6 دقائق	صيانة المسكن والأعمال اليدوية والبستنة
11 دقيقة	14 دقيقة	المشتريات وتسديد الفواتير
5 ساعات و15 دقيقة	**40 دقيقة**	**المجموع**

أظهرت الدراسة التي قامت بها الوزارة التونسية للمرأة والأسرة والطفولة والمسنين أن التباين الأكبر بين الجنسين يتجلى في الوقت الذي يقضى في ممارسة الأعمال المنزلية. فإذا ما خلطنا جميع الفئات نجد أن النساء يقضين 8 مرات أكثر من الرجال في ممارسة الأعمال المنزلية وعناية الأطفال والأشخاص الذين يقعون تحت مسؤولية الأسرة.
ولذا من الضروري وضع استراتيجية اتصال تهدف إلى مكافحة الصور النمطية المنتشرة في الحياة العامة.
ومن أجل ترسيخ قيم المساواة فإن إشراك وسائل الإعلام في هذه الاستراتيجية هو أمر أساسي بمقدار ما تشير إليه الدراسات الجارية حول صورة المرأة في الإعلام، إلا أن هذه الأخيرة ليست أبدا موضوعية أو متوافقة مع وضع المرأة التونسية ولا مع الدور الذي تلعبه في كنف الأسرة كما في المجتمع.
وبغية تغيير العقليات السائدة في الأسر، تتمتع الوزارة بفرصة الاستفادة من خطط العمل المختلفة التي هي مسؤولة عنها. كما يمكن تنفيذ إجراءات تستهدف سلوك وتصرفات جميع أفراد الأسرة: الرجال والنساء والشباب والأطفال.
وانطلاقا من كون المجتمع امتدادا للأسر، فإن التغيير الحاصل في العقليات ضمن الأسرة يؤثر حتما على ممارسة النساء للمساواة في الحياة العامة.

2.2.4 التمرين 2: إدراك مفهوم الصور النمطية وتأثيره على الخيال الاجتماعي

المدة 80 دقيقة

الأهداف

تشجيع التفكير حول طريقة تكوين الصور التي تمثل الرجال والنساء.

المنهجية

لعبة البطاقات والعصف الذهني ودراسات الحالات.
تتمحور دراسة الحالات حول تحليل محتوى الإنتاج الإعلامي في المنطقة وذلك للكشف عن الصور النمطية والتشديد على الالتباس الوارد في الخطاب الإعلامي بين الجنس والنوع الاجتماعي.
يوفر التمرين نماذج للتمرن ولكن بإمكان المدرب (ة) إيجاد أمثلة أخرى في الإعلام يستخدمها لتعزيز مجموعة التمارين.

التجهيزات الضرورية

لوحان وأقلام حبر ملونة وجهاز عرض فيديو وكمبيوتر وبطاقات لاصقة متعددة الألوان بحسب عدد الآراء (مراجعة ما يلي أدناه) لكل مشترك.

مراحل سير التمرين

- كتابة سلسلة الآراء المبينة أدناه على اللوح
- توزيع البطاقات الملونة على المشاركين بحسب عدد هذه الآراء
- ينقل كل مشترك الآراء على البطاقات (رأي واحد على كل بطاقة)
- منح وقت للتفكير
- يقدم المشتركون كل بطاقة للتعبير عن رأيهم ومناقشته مع المشتركين الآخرين الذين يناقشون بدورهم موقفهم من الموضوع
- اختيار مقررين من بين المشاركين يقوم الأول بتسجيل الحجج المؤيدة والآخر بتسجيل الحجج المعارضة وذلك على اللوحين المخصصين لذلك
- تستخدم التقارير في إدارة النقاش .

أمثلة عن سلسلة الآراء التي تنقل إلى البطاقات

- النساء ثرثارات
- الرجال عنيفون
- لا يمكن للمرأة ممارسة وظيفة مدعي عام وذلك لكونها حساسة، ولايمكنها معاينة جثث ضحايا جرائم القتل
- إن شهادة امرأة واحدة هي غير صالحة لأن النساء ضعيفات الذاكرة
- على رئيس الجمهورية أن يكون رجلا إذ أنه يتمتع بحسن التقدير أكثر من المرأة ولديه مسؤوليات أسرية أقل. كما أنه غير مقيد بالحمل والرضاعة ومهام الإنجاب
- تفوق الطالبات الإناث على الطلاب الذكور ذكاء إذ يحققن نسبة نجاح أعلى في نتائج امتحان البكالوريا و تميزا أكبر بحسب مثال تونسي (متميزات 5 من أصل 6)
- يحق للمرأة كما للرجل حرية اختيار شريكها بغض النظر عن اثنيته ودينه
- على الرجل والمرأة أن يتحملا بالتساوي مهام الأعمال المنزلية وتربية الأطفال

– مصممو الأزياء النسائية مخنثون
– إن نظام الكوتا هو تمييز ضد الرجال

المشاركون مدعوون للبحث عن الصور النمطية والالتباس بين الجنس والنوع الاجتماعي واقتراح التعبير عن صورة بديلة.

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب وهي تساعد على إدارة النقاش وتعميقه بتقديم إجابات على الأسئلة التوجيهية.

البطاقة المرجعية 5: ما هي الصورة النمطية؟

يرتبط التمثل بفن وصف وتصوير شخص ما. فالصورة هي تمثيل ما للشخص الذي تم وصفه بغض النظر عن وفاء الصورة. ويذكر مفهوم " التمثل " أيضا بالوسيط.

تشير جميع التعريفات لكلمة الصورة النمطية الى العلاقة بين التصور والصورة أو الخصائص. وينظر إلى الصورة النمطية عامة على أنها تعميم.

إن الأفكار الراسخة في مجتمعاتنا والمتعلقة بالأدوار الثابتة بحسب جنس الفرد، والتي بمعظمها مسؤولة عن عدم المساواة والتمييز، هي تركيب ذهني وإيدولوجية مرتكز على الصور النمطية وليس على وقائع حقيقية تدعمها البراهين. ويدعم هذه الايدولوجية الصور والقيم. ويتم نشرها بواسطة الخطاب المسيطر الذي لا يترك مدرسة أو وسيلة إعلام. ويؤدي ذلك إلى انجرار الفرد طول حياته وراء خيوط هذا الخطاب الذي لا يمكن الإفلات منها إلا باكتشاف خطاب بديل ومقنع. وتتمثل الصور النمطية في العلاقات اليومية وتظهر بشكل واضح في الكثير من الإشارات والأفعال والتصرفات. وتتطلب مكافحة الصور النمطية على أساس النوع التدخل في نظامية الحياة العادية. هذا هو الهدف الأساسي لمقاربة النوع الاجتماعي الذي يمكن أن يساهم في زعزعة أساسات الخطاب المسيطر. لذا من الضروري دمج دراسة الصور النمطية في مقاربة النوع الاجتماعي.

ملاحظة: يمكن للمدرب (ة) أن يعرض أمثلة عن إنتاجات صحفية مختارة وفقا للجمهور المنشود.

المؤطر 4: توزيع مهام الأعمال المنزلية

تظهر الدراسة التي أجريت في المغرب حول إدراك الأفارقة إناثاً وذكوراً للمساواة بين الرجل والمرأة بأن 71,14% من الأشخاص الذين شاركوا في الاستفتاء يقبلون بفكرة توزيع المهام المنزلية بين الزوجين الذين يعملان خارج المنزل. إلا أن الفارق بين الرجال والنساء هو كالتالي: 41,59% من النساء يوافقن على هذه الفكرة مقابل 28,90% من الرجال. وعلى الرغم من ميل النساء أكثر إلى فكرة تقسيم المهام، غير أن الجنسين مرتبطان بالأدوار الاجتماعية التقليدية التي تزيد من الشرخ في الحياة الخاصة/العامة حيث أن المكان الخاص لا يزال يعتبر تابعا للمرأة حتى ولو كانت هذه الأخيرة تمارس نشاطاً مهنياً في الخارج. ومن الضروري شرح تحفظات المرأة من ناحية مشاركة الرجل بالمهام المنزلية. فهي تعتبر أن الأعمال المنزلية هي نطاق كفاءتها وبالتالي ترفض ممارسة الرجل لها إذ أنها تعتبر هذه الأعمال مصدر قوتها. فالمكان التقليدي الذي تعبر فيه المرأة عن قوتها هو الأسرة أو الحياة الأسرية. لذا يصعب عليها التخلي عن دورها التقليدي خشية (عن وعي أو غير وعي) تغيير هيكلية الأدوار الاجتماعية في قلب الأسرة.
تجبر القيود الاقتصادية للزوجين على المشاركة في رعاية الأسرة أكثر فأكثر. ويعود سبب ذلك إلى واقع السياق الاقتصادي والاجتماعي، حيث يصعب على الرجال بشكل متزايد تحمل عبء الأسرة المادي بمفردهم وخاصة في المدن الكبيرة. ومع ذلك، فإن الرجال لا يزالون يحتفظون بمعظم السلطات الاقتصادية ويتحكمون بعملية صنع القرار في قلب الأسرة. أما الدراسات التي تؤكد هذه الفرضية، فهي نادرة ولكن نتائج بعض الاستفتاءات النوعية تبين أن علاقات خضوع الزوجة لزوجها لا تختلف في المجمل عن العلاقات التي تسيطر على كنف الأسرة الموسعة. وغالبا ما يعتبر مدخول المرأة مساهمة بسيطة بالنسبة إلى مدخول الرجل. وفي النهاية يبقى الرجل عموما رأس الأسرة

وهو الذي يتخذ القرارات الهامة المتعلقة بها.
غير أن هناك حقيقة أخرى: ارتفاع نسبة النساء اللواتي هن رأس الأسرة في المدن. فهي تصل إلى 22,5%. أما في الريف، فإن نسبة النساء على رأس الأسرة ضعيفة وتصل إلى 10,3%. يفسر هذا التباين بين البيئتين من خلال طبيعة الأسر بحد ذاتها (71,6% من الأسر في الريف تضم ثلاثة أجيال أو أكثر مقابل 57,1% في المدن) من جهة ومن خلال التحرر الأكبر للمرأة في المدن من جهة أخرى.

المؤطر 5: حقوق المرأة في الميدان الثقافي ودور وسائل الاتصال والإعلام

تتعلق الحقوق الثقافية التي تشكل العمود الثالث لنتائج اجتماع اسطنبول بالجوانب التالية:

- حق التعليم
- الحق في صورة إيجابية للفتيات والنساء خالية من الأحكام المسبقة
- الحق في تمثيل متوازن في قلب الهيئات الثقافية والعلمية صانعة القرار (الإعلام والفنون)
- حق وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنشاطات التي تهدف إلى تزويدها بثقافة معلوماتية
- دعم وصول المرأة الفعلي إلى ميادين الاتصالات والإعلام

وضع المرأة في المنطقة الأورومتوسطية والواقع الاجتماعي الثقافي بالنسبة إلى هذه الحقوق بالإضافة إلى عواقبها:

- استمرار وجود الصور التي تميز ضد المرأة في الإعلانات والروايات والمعلومات
- ضعف مشاركة النساء الصحافيات في هيئات صنع القرار الإعلامي
- ضعف مشاركة النساء المخرجات و"المنتجات" للثقافة في هيئات صنع القرار الثقافي
- شرخ عددي بين الجنسين في الاتصالات الالكترونية الجديدة التي هي جزء مهم من الثقافة العصرية

أسباب وقيود هذا الوضع :
تلعب كل من الصحافة والإعلام المرئي المسموع دورا هاما في نشر الصور النمطية بحسب الجنس، لاسيما الأدوار التي تنسب إلى الرجل والمرأة. فالإعلان الدعائي الخاص هو مصدر استثمار كبير بالنسبة إلى وسائل الإعلام وقوة مالية لها تأثيرها على المضمون. و تتدخل معظم البلدان من أجل تمثيل الرجل والمرأة بشكل متوازن في الإعلام، ولكن غالبية التدابير تتمحور حول الصحافة التقليدية والتلفزيون، بينما يجب العمل على مستوى تصور البرامج والتحرير حيث يكون اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في الإعلام الأكثر صعوبة.
أما المناهج الدراسية، فلا تزال تنقل الصور النمطية على أساس الجنس، حيث نادرا ما تختار الفتيات الرياضيات والمواد العلمية أو الحصول على مهن علمية مما يؤدي إلى السيطرة الذكورية على قطاع المعلومات والاتصالات.

المثال 1: تصرح **الجزائر** أن النساء يمثلن أكثر من 55% من المهنيين العاملين في الصحافة المكتوبة العامة والخاصة (الصحف والمجلات). وتظهر الاحصاءات التي أجريت سنة 2006 أن 194 صحافية يعملن في هذه الفترة في الإذاعة الوطنية (132 منهن في الإذاعة المركزية و62 في الإذاعات الاقليمية) وذلك من أصل 440 صحافي ما يمثل نسبة 44,09%. وعلاوة على ذلك، احتلت هذه النساء 158 منصبا مسؤولا (من منصب رئيسة قسم وحتى رئيسة تحرير) وشغلت اثنتان منهن منصب " مديرة إذاعة ". ومن أصل 219 صحافيا في التلفزيون نجد 148 امرأة (65,6%). والعديد من هؤلاء النساء مسؤولات عن البرامج ونشرات الأخبار المتلفزة.

المثال 2: تشير **تونس** إلى الزيادة الحاصلة على مر السنين في عدد الطالبات المسجلات في معهد الصحافة والعلوم والمعلومات الذي يدرب الصحافيين التونسيين. فبلغت نسبة الطالبات سنة 2008 73,9% و79,7% من حاملات الشهادات.

3.2.4 التمرين 3: الصور النمطية في الإنتاجات الإعلامية

المدة 120 دقيقة (بمعدل 60 دقيقة للتحليل الكمي و60 دقيقة للتحليل النوعي)

الأهداف

- رفع مستوى الوعي لدى الصحافيين المشاركين حول تأثير الصور النمطية على تشويه الحقيقة بالإضافة إلى أساليب تجنب ذلك في ممارسة مهنتهم.
- دراسة الإمكانات البديلة المتاحة أمام الصحافيين ومعدي البرامج.

المنهجية

تحليل كمي ونوعي لمضمون الأعمال الصحفية في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي والصور النمطية.

التجهيزات الضرورية

أجهزة كمبيوتر موصولة بالانترنيت أو عينة من الصحف يكون قد أعدها المدرب (ة) ولوحان وأقلام حبر ملونة وأوراق وبطاقات بألوان مختلفة.

مراحل سير التمرين

- يشرح المدرب (ة) هدف التمرين : يرتكز العمل على إجراء تحليل كمي ونوعي لصحف متنوعة من أجل معرفة درجة وجود الجنسين في أجندة هذه الصحف بالأرقام وتمثيل العلاقات الاجتماعية المتعلقة بالجنسين ومعرفة إلى أي مدى يمكن للخط التحريري للصحيفة أن يؤثر على توجهها في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي والتوازن والمساواة.
- معالجة أربعة أنواع من الصحف : صحيفة إخبارية جامعة وصحيفة ذات مبيعات عالية وصحيفة حزبية ومجلة مخصصة للنخبة.
- يمكن اختيار عينة الصحف عشوائيا أو بالإرتباط بحدث هام. ونقترح على سبيل المثال أعدادا تغطي " الثورة " التونسية (كانون الثاني/يناير 2011) والمصرية (شباط/فبراير 2011) وذلك لمعرفة طريقة تمثيل الإعلام لمشاركة المرأة والرجل في هذين الحدثين المصيريين في حياة الأمة وذلك من الناحية الكمية والنوعية. وفي هذا المجال، قد يفيد مقارنة عدد ما صادر في أوقات " عادية " وعدد آخر صادر في أوقات " استثنائية " .
- يعتبر البحث على الانترنيت بالنسبة إلى المدرب (ة) والمشاركين وسيلة عملية للحصول على هذه العينة.
- تقسيم المشاركين إلى أربعة فرق:

أ) فريقان يحللان اعمال الصحف الحزبية والصحف الإخبارية الجامعة

ف1 الصحف الإخبارية الجامعة

ف2 الصحف الحزبية والصحف ذات المبيعات العالية

ب) فريقان يحللان أعمال الصحف ذات المبيعات العالية

ف1 وضع الصحف الإخبارية الجامعة

ف2 وضع الصحف الحزبية والصحف ذات المبيعات العالية

- يعين كل فريق مقرر عنه ومقدم لنتائج العمل
- يعرض المدرب (ة) الأسئلة التوجيهية
- يعرض كل فريق تحليله للأعمال المعالجة على اللوح
- يلي عرض التحليل نقاش يتناول التحليل عينه والمعالجات الإعلامية
- يحرص المقرر على تدوين الملاحظات على اللوح

الجدول 3: تحليل كمي نصي

عمود/صحيفة	الصفحة الأولى/ الرجل	الصفحة الأولى/ المرأة	محليات/ الرجل	محليات/ المرأة	دوليات/الرجل	دوليات/المرأة	ثقافة/الرجل	ثقافة/المرأة	متفرقات/الرجل	متفرقات/المرأة	رياضة/الرجل	رياضة/المرأة	خاص بالمرأة/الرجل	خاص بالمرأة/المرأة	مجتمع/الرجل	مجتمع/المرأة	دين/الرجل	دين/ المرأة	تسلية/ الرجل	تسلية/ المرأة	عدد المجموع	معدل المجموع
الصحيفة 1 عدد																						
الصحيفة 1 معدل																						
مجموع العدد																						
مجموع المعدل																						
الصحيفة 2 عدد																						
الصحيفة 2 معدل																						
المجموع																						

الجدول 2: تحليل كمي تصويري

عمود/صحيفة	الصفحة الأولى/ الرجل	الصفحة الأولى/ المرأة	محليات/ الرجل	محليات/ المرأة	دوليات/الرجل	دوليات/المرأة	ثقافة/الرجل	ثقافة/المرأة	متفرقات/الرجل	متفرقات/المرأة	رياضة/الرجل	رياضة/المرأة	خاص بالمرأة/الرجل	خاص بالمرأة/المرأة	مجتمع/الرجل	مجتمع/المرأة	عدد المجموع	معدل المجموع
الصحيفة 1 عدد																		
الصحيفة 1 معدل																		
مجموع العدد																		
مجموع المعدل																		
الصحيفة 2 عدد																		
الصحيفة 2 معدل																		
المجموع																		

اسئلة توجيهية

1) هل يعتبر محتوى الصحيفة (المعالجة التحريرية) متوازنا عدديا بين الرجل والمرأة؟
2) في حال تعتبرونه متوازنا، ما هي العوامل التي سمحت برأيكم بتحقيق هذا التوازن؟
3) في حال لم تعتبرونه متوازنا ما هي العوامل التي منعت تحقيق هذا التوازن؟
4) في أية أقسام تجدون أحد الجنسين أكثر حضورا؟
5) في أية أقسام تجدون أحد الجنسين أقل حضورا؟
6) في الأقسام التي يغيب فيها أحد الجنسين، ما سبب ذلك برأيكم؟ هل هي صدفة؟ أو عمدا؟ هل هذا نتيجة لعدم المبالاة أو ضيق الوقت أو لسبب آخر؟
7)هل المحتوى العام للصحيفة في ما يتعلق بالبعد التوضيحي (المعالجة بالصور والكاريكاتير والرسوم) هو متوازن من الناحية الكمية بين الرجل والمرأة؟ كيف تفسرون ذلك؟
8) هل هذه الأرقام مهمة؟ لماذا؟ ماذا تقول هذه الأرقام حول طريقة عرض الإعلام للحقيقة والتنوع الاجتماعي؟
9) يساهم الإعلام من خلال تواتر المواضيع المعالجة في تحديد ما هو مهم في الأخبار وما هو أقل أهمية. إلى أي حد يساهم اختلال التوازن لصالح أحد الجنسين في الأجندة الإعلامية بعملية تهميش و/أو استبعاد الجنس الآخر.
10) إلى أي مدى تحد " الحقيقة الموضوعية " من خيارات الصحافي؟
11) إلى أي حد تؤثر نظرة الصحفي على قرارات الصحافي وخياراته؟
12) هل مسؤولية الصحافيين هي فعلا الحرص على التوازن الكمي ؟
13) إلى أي درجة يجب على الصحافي أو يمكنه الذهاب في هذا الاتجاه من دون أن " يشوه " الحقيقة مثلا؟

البطاقة المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب. وهي تهدف إلى توجيه وتعميق النقاش بتقديم الإجابات على الأسئلة التوجيهية.

البطاقة المرجعية 6: تهميش النساء

نجد خلال مشاهدتنا للتلفزيون الرجال مرتين أكثر من النساء كمعدل متوسط.
وتظهر الدراسة التي أجريت على ست مؤسسات تلفزيونية أوروبية خلال ساعات البث الأكثر مشاهدة أن الرجال يسيطرون على أدوار السلطة: فنجد أن 72% من السياسيين و80% من المهنيين المحترفين الذين يظهرون على الشاشة هم رجال. وفي المقابل، يرتفع التمثيل النسائي في دور " المواطن العادي " (47%) والضحية (37%).

مشاركة المرأة في برامج متنوعة:

يكمن المعدل الأكبر لمشاركة النساء في التلفزيون في برامج الأطفال: 44%.
أما البرامج الرياضية الأكثر مشاهدة، فلا تضم إلا 12% من النساء.

المواضيع تفسر الحكاية

وتظهر الدراسة عينها أن مشاركة النساء مرتفعة في برامج العلاقات البشرية والأسرية والاجتماعية والصحة.
ويقل تمثيلهن في البرامج المتعلقة بالجرائم والعلوم والتكنولوجيا والرياضة.
المصدر: دليل "سكرينينغ جندر "، الاتحاد الأوروبي.

الممارسة الجيدة: فرنسا

يظهر التقرير النهائي للجنة التفكير حول صورة المرأة في الإعلام الذي رفع إلى وزيرة التضامن المسؤولة عن حقوق المرأة بأن النساء لسن فقط أقل تمثيلا من الرجال في الإعلام، بل وأنه يتم إضعاف دورهن من خلال المعاملة التي يحصلن عليها في ما يتعلق بهويتهن ودورهن الاجتماعي ما يؤدي إلى نشر الصور النمطية. وتحتل النساء في الإعلام الثقافي درجة ثانية أو تكون غير منظورة. ومذاك يقترح التقرير ابتداع أداة مراقبة للإعلام من أجل تشجيع المحترفين على التحلي بقواعد سليمة من أجل تجنب الصور النمطية المتحيزة جنسيا. حصلت اللجنة المختصة بصورة المرأة في الإعلام على وضع دائم ويتركز هدفها الرئيسي على مكافحة الصور النمطية. كما أعطيت مهمة تحديد المؤشرات الخاصة التي تسمح بتقييم التدابير الملموسة التي يتخذها الإعلام من أجل تعزيز تمثيل المرأة.

3.4 الجلسة 2: الصور النمطية في الإعلام

1.3.4 التمرين 4: عمل الصور النمطية في الإنتاج الإعلامي

المدة 60 دقيقة

الأهداف

- فهم عمل الصور النمطية
- تحديث الممارسات الجيدة والسيئة في ما يتعلق بالمعالجة الإعلامية على ضوء مسألة النوع الإجتماعي
- التفكير في معالجة أكثر توازنا

المنهجية

تحليل نوعية التغطية الاعلامية للوقائع والصور. يقترح العمل انطلاقا من نموذج تحليل التقرير التالي: " مشروع مراقبة الإعلام العالمي 2010/2009 ".

مراحل سير التمرين

يجري العمل ضمن فرق بحسب الاختصاصات

- يتم اختيار مجموعة من الأعمال الصحفية (صحافة مكتوبة وإلكترونية ومرئية مسموعة)
- تقسيم المشاركين إلى فريقين بحسب اختصاصاتهم:
- الفريق 1: الصحافة المكتوبة والإلكترونية
- الفريق 2: المرئي والمسموع
- يعيّن كل فريق مقرراً عنه ومقدماً لنتائج العمل.
- يشرح المدرب (ة) موضوع التمرين ويعرض الأسئلة التوجيهية.
- يعرض كل فريق تحليله الناقد للحالات المدروسة بحسب دراسة الرموز المشار إليها في الجدول التالي محددين الحجج.
- يتبع تقديم التحليل نقاش حوله وحول المعالجات الإعلامية.
- يحرص المقرر على تدوين الملاحظات على اللوح.

الجدول 4: تصنيف الجندر ووسائل الإعلام[6]

1. الصور النمطية المقدمة بشكل صارخ	2. الصور النمطية المقدمة ضمنياً
مقالات أو صور تقدم فيها المرأة في إطار القوالب النمطية المعهودة كضحية أو وسيلة للمتعة	مقالات أو صور تعزز فكرة لعب المرأة لأدوار منزلية والرجال لأدوار أكثر عمومية بطرق تظهر هذا الأمر طبيعياً ومن ذلك على سبيل المثال قصة ألم الأم بدلاً من ألم الوالدين على فقدان طفل
مقالات أو صور تقدم فيها الرجل في إطار القوالب النمطية المعهودة كقائد أو صاحب مبادرات ومشروعات	مقالات تشار فيها للمرأة وفقاً لعلاقات شخصية لا علاقة بها بالقصة ومن ذلك على سبيل المثال عندما يشار إلى إحدى الوزيرات على أنها زوجة أحدهم

6 وقد تم اشتقاقه من نظام تصنيف الجندر ووسائل الاعلام التابع لمنظمة جندر لينكس الذي تم وضعه للدراسة الأساسية للجندر ووسائل الاعلام في جنوب أفريقيا

3. فرص مفقودة/ عدم الاهتمام بالجندر مقالات لا يوجد بها أي توازن في ما يخص الجندر وبالتالي في تنوع المصادر ينتج عنه إظهار وجهة نظر واحدة بشأن قضية ما مقالات تفتقر إلى وجهة نظر الجندر بالنسبة إلى القضايا اليومية كالانتخابات أو الميزانية مما يفقد هذه القصص إمكانية إبراز زوايا جديدة ومهمة مثل مدى تأثير خفض المنح على الفقراء من النساء	**4. الوعي بالجندر** **4.** أ. مقالات وصور تتحدى الصور النمطية وتشجع النقاش حول القضايا الموضوعية الخاصة بالجندر من وجهة نظر حقوق الإنسان كقصص قائدات الطائرات والرجال مقدمي الرعاية الصحية **4. ب**. مقالات تضم توازناً في المصادر من الجنسين موضحة مختلف وجهات النظر أو التأثيرات على كلاً من النساء أو الرجال من خلال استخدام بيانات مفصلة مصنفة بحسب الجنس ومنها على سبيل المثال كيف يتلقى العديد من النساء والرجال بعض نوعيات من المنح وفيما يستخدمونها وكيف تؤثر الاستقطاعات من المنح عليهم **4 .ج**. الموضوعات الخاصة بالجنسين : مقالات تهتم بعدم المساواة بين المرأة والرجل، الهياكل، العمليات وحملات تعزيز المساواة بين الجنسين مثل التمييز الجنسي عند الترقي في بعض المهن

اسئلة توجيهية للصحافة المكتوبة:
1)كيف يتم تمثيل المرأة في المضمون الذي يتم تحليله من خلال الوصف والظروف؟
2) ما هي الأدوار الموكلة إليها في ميادين مختلفة: سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية؟
3) هل هناك فرق بين الأدوار التي تلعبها النساء والوظائف التي تقوم بها في الواقع بحسب هذه المقالات ؟
4) كيف تفسرون هذا التشابه أو هذا الاختلاف؟
ما هي الأشكال التي تتجسد من خلالها نزعة بناء الصور النمطية وتكرارها؟

أسئلة توجيهية للمرئي المسموع:
1) من/ ما هو موضوع القصة؟
2) ما مدى الاهتمام الذي يمنح لصورة المرأة والرجل في مضمون هذا التحقيق الصحفي؟ هل المعالجة متوازنة؟ كيف تفسرون ذلك؟
3)من من كلا الجنسين يحتل المرتبة الأولى من ناحية معدل التمثيل؟
4) من من الجنسين يتكلم أكثر ؟
5) ما هي ظروف وأدوار الرجل والمرأة الممثلين في هذا التحقيق الصحفي؟
6)ما هي أخيرا الرسالة التي يتم نقلها من خلال هذا التحقيق؟
7) ما هي العناصر التي تساهم في خلق الصور النمطية؟
8) كيف كانت المرأة لتساهم في هذه المعلومات؟

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب (ة). وهي تساعده على إدراة النقاش وتعميقه من خلال تقديم إجابات على الأسئلة التوجيهية.

البطاقة المرجعية 7: أسئلة ذات صلة

- يقسم معظم الأزواج الأدوار بطريقة نمطية في أغلب الأحيان. فعلى سبيل المثال، يهتم الزوج عادة بالمسائل المالية بينما تتحمل المرأة مسؤولية تربية الأطفال. هل تدركون هذا التوزيع للأدوار والمهام

الاجتماعية؟

- إلى أي مدى يجب اعتبار هذه الأدوار مكتسبة خلال الإعداد لبرنامج أو مقابلة؟ وإلى أي مدى ستقومون بتعزيز الصور النمطية المرتكزة على الجنس في حال أجريتم على سبيل المثال مقابلة مع امرأة في ما يتعلق بتربية الأطفال ومع رجل في ما يتعلق بالمال؟ إلى أي مدى يجب عليكم أن تعيدوا النظر في هذه الأدوار وهذه الصور النمطية؟
- تجري العادة عند إجراء مقابلة مع زوجين على تخصيص الكلام لأحدهما أكثر من الآخر. هل تعتبرون تلقائيا أن من له الكلمة هو الذي يمثل الشخصين أو ترغبون في أن يقص كل منهما قصته؟
- إلى أي مدى يؤثر نوع البرنامج على زاوية الكاميرا واستخدامها العام؟ فهل يوجد على سبيل المثال فرق بين تصوير الكاميرا للنساء والرجال في برامج المعلومات والبرامج الدرامية والرياضية والموسيقية؟
- كيف يتم استخدام التقنيات الأخرى كالإضاءة والموسيقى والمؤثرات الصوتية وغيرها؟ وكيف تؤثر هذه الأمور على نماذج تمثيل الجنسين؟
- كيف تساهم الكاميرا في إظهار التنوع؟
- ما هي المراحل التي على المصور أن يتبعها للتأكد من عدم استخدام الكاميرا سهوا – كالزوايا والحركة والتصوير – ما يساهم بتقديم صورة غير متوازنة عن الرجال والنساء؟
- كيف يمكن أن تؤثر هذه الزوايا وهذه المفاهيم على النتيجة النهائية لنوع القصة؟
- هل هذه المقاربة – أي البحث عن مفاهيم مختلفة - تناسب بعض أنواع البرامج أكثر من غيرها؟

البطاقة المرجعية 8 : الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الصور النمطية

لقد نشر **الأردن** إعلانات تلفزيونية وإذاعية لمكافحة الصور النمطية. وتلعب الموائد المستديرة المنعقدة حول مكان المرأة في الخدمات الإذاعية والإعلام بشكل عام وإعداد الخطوط التوجيهية للترويج للمساواة بين الرجل والمرأة في البرامج الإذاعية والتلفزيونية بالإضافة إلى الحوافز على شكل جوائز سنوية تمنح لأفضل برنامج يظهر التنوع والمساواة بين الجنسين، دورا في إعادة التوازن الثقافي في الإعلام لصالح المرأة.

أما في **المغرب**، فلقد تم تبني ميثاق وطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام. وعلى الرغم من ذلك لازال هناك ضعف في عمل الإعلام الهادف إلى تعزيز أدوار المرأة. وفي مواجهة هذه الحقيقة، بادرت وزارة الاتصالات إلى عقد دورة تدريب لكوادر الوزارة وبعض الفاعلين الإعلاميين خلصت إلى تأسيس لجنة متابعة للمساواة بين الجنسين في الإعلام. ومنذ سنة 2006، تم تنظيم تسع دورات تدريبية حول مسألة النوع الاجتماعي فضلا عن دورتين إضافيتين مخصصتين للصحافيين (الرجال والنساء) ومتمحورتين حول دور الإعلام في تعزيز مشاركة النساء السياسية في إنتخابات 2009.

أما في **بلجيكا**، فلقد أجرى معهد المساواة بين الرجل والمرأة (مؤسسة فيدرالية) سنة 2009 دراسة معمقة حول تمثيل النساء والرجال في الإعلانات الدعائية.

وفي **البرتغال** تمنح لجنة المواطنة والمساواة بين الجنسين منذ سنة 2005 جائزة " تكافؤ الرجال والنساء في الإعلام " سنويا.

4.4 التمرين 5: التقييم الذاتي للمشاركين في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي بالنسبة إلى مسارهم المهني

المدة 60 دقيقة

الهدف تعزيز المعرفة المكتسبة خلال دورة التدريب

المنهجية العصف الذهني

التجهيزات الضرورية

لوح وأقلام حبر ملونة وأوراق

مراحل سير التمرين

- يشرح المدرب (ة) الموضوع وأهدافه
- يعرض الأسئلة
- يمنح الوقت للتفكير
- يعين مقررا
- يعرض المشاركون أعمالهم بالدور
- يطلق المدرب (ة) النقاش
- يدون المقرر الإجابات وردات الفعل على اللوح
- يتم عرض خلاصة التمرين

أسئلة توجيهية

1) كيف تفسرون أو تقيمون ماضيكم المهني كصحافيين – الإطار التاريخي لحياتكم – بالنظر إلى مسألة النوع الاجتماعي؟ هل تغيرت نظرتكم إلى ذلك مع مرور الوقت – كنظرتكم إلى الحياة العامة والعمل والأسرة والعلاقات البشرية في العموم؟
2) كيف تنظرون الآن إلى مسؤوليتكم المهنية في ما يتعلق بوضع المرأة الاجتماعي؟
3) كيف ترون تطور التمثيل الإعلامي للرجال والنساء والتنوع خلال العقد المقبل؟
4) هل تعتقدون أنه يمكنكم أن تلعبوا دورا في هذا التطور من خلال مهنتكم؟

بيبليوغرافيا

1) النوع الاجتماعي والإعلام العربي، ملف تدريبي، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2011

2) Femme et télévision au Maghreb. Amélioration de l'image de la femme dans les télévisions du Maghreb francophone, Sahbi Ben Nablia. Bureau Multipays de l'UNESCO pour l'Algérie, le Maroc, la Mauritanie et la Tunisie. Publié en 2009

3) La Réalité de la Réalité; Confusion, Désinformation, Communication. Watzlawick P. Traduit par Roskis, éditions le Seuil, Paris, 1978.

4) La Tribune, Le Devoir et les manifestations de Québec contre la conscription en 1918 : la diffusion d'une idéologie par le traitement journalistique. Bussières, Jacinthe. Revue d'études des Cantons de l'Est, no 2, 1997.

5) نفوذ الإعلام، بيار بورديو، أبحاث في علوم الاجتماع، عدد 101-102، آذار/مارس 1994.

5.4 تقييم الجلسة (الوحدة 2)

أ) سير التدريب

وضع إشارة x في الخيار المناسب

مجالات التقييم	غير كاف	كاف نوعا ما	مرض	مرض جدا	سيء جدا	تعليق
نوعية البرنامج						
نوعية أساليب ومنهجية التدريب						
تكييف التمارين مع الأهداف						
وضوح التعريفات						
أداء المدرب						
حيوية الفريق والمشاركة						

ب)مساهمة التدريب: هل استجابت دورة التدريب هذه لتطلعاتكم بصورة عامة؟

المساهمة	غير كافية	كافية نوعا ما	مرضية	مرضية جدا	سيئة جدا	تعليق

5. الوحدة 3: تحليل الخطاب الإعلامي حول مسألة المساواة

1.5 مقدمة

يتأثر الخطاب الإعلامي حول مسألة المساواة في منطقة جنوب المتوسط بنوعين من الخطابات إلى حد بعيد: الخطاب السياسي والخطاب الديني. فنشهد من جهة خطابا يعكس استخدام حقوق المرأة من قبل الحكومات، ومن جهة أخرى خطابا يستخدم الدين للاستخفاف بحقوق المرأة الأساسية كحقها في التعليم والتوظيف والصحة. ويتطور هذان الخطابان في سياق اجتماعي يتميز بمقاومته للمساواة التي لا يعتبرها أولوية. وتؤدي إزدواجية المراجع الدولية والدينية في البلدان العربية إلى ظهور تفسيرات مختلفة للحقوق الإنسانية وتطبيقها. فالمرجع الديني يسيطر على العلاقات الأسرية والأحوال الشخصية بينما يطغى المرجع العالمي على العلاقات في الحياة العامة. فالمرجع الديني في قراءته الحالية مقيد في بعض النواحي. ويعتبر أصحاب القرار وبعض المنظمات غير الحكومية أن الجهود المبذولة في مجال حقوق المرأة والمساواة هامة، لذا ينبغي على المرجع الديني الذي يعبّر عن الهوية الثقافية أن يتم تكريسه في قراءته المؤيدة للمرأة. وفي المقابل، تعتبر بعض المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان أن المرجع الديني لا يمكنه أن يضمن تحرر المرأة على الرغم من اعتماده قراءة تقدمية. ويبقى موضوع المراجع التي يمكن حشدها واستخدامها للترويج لحقوق المرأة الإنسانية مفتوحا للنقاش.

ويحدث هذان الخطابان الإيديولوجيان تشويشا على معرفة حقوق المرأة ويهمشان المرجع العالمي المتعلق بهذه الحقوق.

وتحاول هذه الوحدة أن تقوم بتحديث هذا الوضع من خلال تحليل الخطاب الإعلامي. وتختلف تقنيات تحليل الخطاب عن التقنيات التقليدية لتحليل المضمون. فتكتفي هذه الأخيرة بتحليل كمي ونوعي لمضمون النص الظاهر والواضح، بينما تذهب تقنيات تحليل الخطاب الى أبعد من التعبير اللفظي وتهتم بما هو غير صريح وهذا ما يشكل معنى الخطاب.
فقد يعبر المرسل عن دعمه للمساواة على أساس النوع الاجتماعي مرات عدة ويستنتج المحلل من خلال التحليل العددي البسيط للمضمون بأن هذا المرسل يدافع عن المساواة، بينما قد يبرهن تحليل الحقول الدلالية التي تحيط بهذا التعبير والمراجع التي يستخدمها هذا المرسل، بالإضافة إلى حجاجه وإيديولوجيته ومضمون خطابه عكس ذلك.

عرض عام

يجري تحليل الخطابات في هذه الوحدة على ضوء الخصوصيات الإقليمية العربية والأورومتوسطية في ما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة كما ترد في النتائج الوزارية لاجتماعي اسطنبول ومراكش (2009).

وتتضمن هذه الوحدة خمسة تمارين تعالج أربعة منها تحليل الأفعال وتحليل المحاججة في الإنتاجات الإعلامية ذات المواضيع السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية والدينية. أما التمرين الخامس، فهو للعب الأدوار ويقتصر على إنتاج نقاش متلفز بين مرشحين (مرشحتين) للانتخابات الرئاسية وصحافيين

الأهداف

- تعزيز قدرات الصحافيين المشاركين في ما يتعلق بخيارات التقنيات اللغوية والمحاججة الأكثر ملاءمة لموضوع المساواة على أساس النوع وذلك خلال معالجتهم لمواضيع متعلقة بحقوق المرأة.
- تحديد أسلوب المرسل والرسالة وذلك من خلال الاستفسار حول طريقتهما بتبيان النشاط المعرفي للمتلقي وبناء مثال أعلى أو مرجع.

المنهجية

تستخدم تمارين هذه الوحدة تقنيات تحليل للخطاب حيث نجد بامتياز كل من المنطق والربط بين المعلومات والتثبت والمسعى النقدي.

2.5 الدورة 1: تحليل التصورات و مسار البرهنة في الخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي الاقتصادي لوسائل الإعلام

1.2.5 التمرين 1: المرأة في خطاب السياسي لوسائل الإعلام

المدة 80 دقيقة

الأهداف

-اكتشاف منطق أساليب تمثيل المرأة انطلاقا من سلوك الإعلام إزاء الحدث أي طريقة معالجة المعلومة والأهمية التي تمنح لها.
-الكشف عن تقنيات الدعاية اللغوية المستخدمة في خطاب الإعلامي السياسي.
-فهم الخطوات والآليات والتقنيات التي تنشأ من خلالها – أو لا تنشأ – مساحة حوارية بواسطة الفعل السياسي المغطى إعلاميا.

المنهجية

تحليل الخطاب على قاعدة تقنية الأفعال وتسمح هذه التقنية بتحليل التمثلات. (مراجعة المؤطر أدناه)
ترتكز شبكة التحليل التي نقترحها لهذا التمرين على مجموعتين أساسيتين:
-التمثلات وهي تتكون من قوى مساندة: الفاعلين والأفعال والقيم المطروحة.
-العراقيل المكوّنة من عناصر موازية للقوى المساندة.

التجهيزات الضرورية

تتضمن مجموعة الأعمال المخصصة لهذا التمرين ثلاثة مقالات، اثنان منها صادران في صحيفة يومية تونسية باللغة الفرنسية في 28 و29 تشرين الأول/اكتوبر 2010. تم اختيار المقالات وفقا للحدث (اجتماع منظمة المرأة العربية) ولطبيعة المضمون. وتهدف هذه المقالات إلى توضيح عملية الاستخدام السياسي لهذا الحدث وتأثيراته السلبية على الخطاب الإعلامي المتعلق بحقوق المرأة.
تتكون مجموعة الأعمال من:
-مقال نشر في الصحيفة التونسية " لابرس" – الناطقة باسم الحكومة – تحت عنوان " الجلسة العادية الثامنة للمجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية في مسقط (عمان) - تكريما للسيدة ليلى بن علي على جهودها المشكورة الهادفة الى النهوض بالمرأة العربية "
-مقال نشر في الصحيفة التونسية " لو تان " تحت عنوان " كسر القيود "
-مقال باللغة العربية نشر في الصحيفة المصرية " المصري اليوم " تحت عنوان " المرأة المصرية تتحرك أخيرا "

مراحل سير التمرين

-تقسيم المشاركين إلى فريقين وهو ما يعتبر من الناحية التربوية الطريقة الأقل تقييدا وحظرا والتي تسمح بالتفكير المشترك الأكثر عمقا حيث يتشارك الجميع في ما بينهم بالأفكار والمعرفة.
-توزيع مجموعة الأعمال هذه على الفريقين.
-يعين كل فريق مقرراً عنه.
-عرض اللوح الذي يتضمن شبكة التحليل.
-شرح هدف التمرين وطريقة التحليل.
-منح الوقت للتفكير والعمل.
-عرض أحد الفريقين لتقريره.
-تدخل الفريق الثاني للاستكمال و/أو التصحيح (وبما أن النقاش طويل، فإن الوقت المخصص لا يسمح بعرض التقريرين).
-إطلاق النقاش.
-تحليل خطاب المقالات الثلاثة بالاستعانة بالجدولين التاليين والإطار الذي يحتوي على التفسيرات المتعلقة بالعناصر المختلفة التي تكوّن شبكات القراءة هذه.

أسئلة توجيهية

1) كيف ساهم هذا المقال بإعلام الرأي العام حول مسألة وضع المرأة في هذه المناسبة؟
2) ما هي الصور والقيم التي نقلها؟ هل هي صور وقيم السلطة أم صور وقيم المجتمع المدني أم صورة المرأة بحد ذاتها؟
3) ما هي الصور والمراجع التي ينقلها حول حقوق المرأة؟
4) هل وزع الكلام على الفاعلين المختلفين بطريقة متوازنة أو دعم توجها سياسيا على حساب آخر؟
5) ما هي طبيعة اللغة المسيطرة؟
6) ما هي المواضيع الأكثر معالجة وكيف تمت معالجتها؟

الجدول 1: شبكة تحليل الفاعلين في الخطاب السياسي لوسائل الإعلام (بحسب رأي المتكلم)

الفاعلون الرئيسيون إيجابيون	**الفاعلون الرئيسيون** سلبيون	**الفاعلون الشركاء** إيجابيون	**الفاعلون الشركاء** سلبيون	**الفاعلون الثانويون** إيجابيون	**الفاعلون الثانويون** سلبيون	**الضحايا**	**المفعول بهم** إيجابيون	**المفعول بهم** سلبيون

الجدول 2: تحليل الحقل الدلالي المتعلق بالفاعلين في الخطاب السياسي لوسائل الإعلام (بحسب رأي المتكلم)

الفاعلون/الصور	**الفاعلون الرئيسيون** إيجابيون	**الفاعلون الرئيسيون** سلبيون	**الفاعلون الشركاء** إيجابيون	**الفاعلون الشركاء** سلبيون	**الفاعلون الثانويون** إيجابيون	**الفاعلون الثانويون** سلبيون	**الضحايا**	**المفعول بهم** إيجابيون	**المفعول بهم** سلبيون
النعوت									
الأفعال									
الأدوار									
القيم									
المراجع									

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب. وهي تساعده على إدارة النقاش وتعميقه بتقديم إجابات على الأسئلة التوجيهية.

البطاقة المرجعية1: تعريف العناصر المكونة لشبكة التحليل البنيوي

الفاعلون

هم أشخاص طبيعيون أو معنويون أو مجموعات ومؤسسات (السيدة الأولى والنساء والمنظمة) ينسب إليهم المرسل أفعالا وأدوارا وقيما وكفاءات ومراجع. يمكن أن يكون الفاعل شريكا للفاعل الرئيسي (النساء الموجودات مع زوجة الرئيس)، كما يمكن أن يكون مفعولا به أي أنه يخضع لفعل ما، وبالتالي غير فعّال (مثال: منح النساء)، كما قد يكون الفاعل غير محدد (ذاك، البعض...). إن قول المرسل هو الذي يحدد نوعية الفاعلين (القوى المساندة أو العراقيل) وليس رأي المحلل.

الأفعال

هو كل فعل يربطه المرسل بالفاعل، ومن ضمن ذلك عدم الفعل أو الامتناع عن فعل ما وتلك التي يخضع لها والأفعال التي يقوم بها على شخصه. على المحلل أن يحترم صيغة الفعل كما يحددها المتحدث (الحاضر والماضي والمستقبل والسؤال والنفي والأمر والشرط) محددا سياق الفعل (مثلا: عاشوا في الخوف).

النعوت التي يربطها المرسل بالفاعل.

الأدوار التي ينسبها المرسل إلى الفاعلين.

القيم

هي ذات طبيعة مختلفة:

- قانونية: القانون والدستور وقرارات الأمم المتحدة، الخ.
- إيديولوجية: ديمقراطية (كفصل السلطات والانتخابات...)
- دينية: الإسلام – الإجتهاد والإجماع والشورى
- قيم معاصرة: المذهب العقلي والتقدم والتطور والمعرفة والعلوم والتاريخ البشري والكفاءة والسلام والأمن والمساواة والحرية، الخ.
- القيم الوطنية أو القومية: التاريخ والشهادة والوحدة والثقافة والتراث
- القيم التي تعزز سلطة الدولة: الاستقلال والسيادة والسلطة والجيش.

المراجع

تتضمن المراجع أسماء الأشخاص والمؤسسات والأماكن الجغرافية. ولتحليل أكثر عمقا، تسمح شبكة تحليل الحقول الدلالية بإعادة توزيع مراجع المتحدث ضمن فئات متعلقة بالمراحل التاريخية المختلفة وبحسب الشخصيات والمؤسسات والأحداث المذكورة.

البطاقة المرجعية 2: مثال على تحليل جزء من المقال بحسب شبكة تحليل الفاعلين في الخطاب السياسي لوسائل الإعلام.
ملاحظة: تم تحليل المقاطع الثلاثة الأولى في المقال الذي يحمل عنوان : تكريم باهر للسيدة ليلى بن علي

الفاعلون الرئيسيون إيجابيون	**الفاعلون الرئيسيون** سلبيون	**الفاعلون الشركاء** إيجابيون	**الفاعلون الشركاء** سلبيون	**الفاعلون الثانويون** إيجابيون	**الفاعلون الثانويون** سلبيون	**الضحايا**	**المفعول بهم** إيجابيون	**المفعول بهم** سلبيون
ليلى بن علي		رئيس الجمهورية (زوجة)		نائب رئيس وزراء سلطنة عمان			النساء العربيات	
ليلى بن علي		رئيس الجمهورية (زوجة)		منظمة المرأة العربية			نساء عربيات متقاعدات	
زوجة رئيس الجمهورية		أعضاء الوفود العربية					النساء العربيات	
رئيسة منظمة المرأة العربية		المشاركون					منظمة المرأة العربية	
السيدة الأولى التونسية								
ليلى بن علي								

الجدول 3: تحليل الحقل الدلالي المتعلق بالفاعلين في الخطاب السياسي لوسائل الإعلام : أمثلة (بحسب رأي المتكلم)

الفاعلون/الصور	الفاعلون الرئيسيون إيجابيون	الفاعلون الرئيسيون سلبيون	الفاعلون الشركاء إيجابيون	الفاعلون الشركاء سلبيون	الفاعلون الثانويون إيجابيون	الفاعلون الثانويون سلبيون	الضحايا	المفعول بهم إيجابيون	المفعول بهم سلبيون
النعوت	جهودها الجديرة بالثناء				الذين شاركوا في الاجتماع الثامن				
الأفعال	إنتاج عمل حول قيادة النساء				كرموا بشكل باهر السيدة ليلى بن علي				
الأدوار	النهوض بالمرأة العربية		النهوض بأحوال المرأة العربية						
القيم	تكريس حقوق المرأة								
المراجع	النموذج التونسي					النموذج التونسي			

البطاقة المرجعية 3: عناصر توسيع التحليل وتعميق النقاش – النساء في تونس

وضع المرأة في تونس

على الرغم من الإصلاحات التي أدخلت الى التشريع التونسي، كإلغاء تعدد الزوجات والطلاق القضائي ومنح حق الطلاق للمرأة وحق التصويت والعمل والتعليم للرجال والنساء منذ سنة 1956، فلا زال قانون الأحوال الشخصية يتراوح بين الحداثة والتقليد بين الإصلاح والمحافظة. ولا زلنا نجد عدم المساواة في قانون الأحوال الشخصية والتي يمكن تحديدها كظاهرة للنظام الأبوي. ونذكر ما يلي:

المهر (المادة 12 و13 من قانون الأحوال الشخصية) هو شرط لصلاحية الزواج وإتمامه. وهو صورة عن عدم المساواة ويعكس وضع الممارسات والتقاليد الأبوية وعلاقات السيطرة في الأسرة حيث يتوجب على الرجل أن يدفع المهر لزوجته مقابل إتمام الزواج. وعلى الرغم من محاولة السلطات السياسية من تخفيض هذا المبلغ في شكل رمزي (دينار فقط) إلا أنها تبقى ممارسة تمييز ضد المرأة.

حقوق الإرث. يحافظ قانون الأحوال الشخصية على امتياز الذكورية في توزيع الإرث بحسب الجنس مطبقا القاعدة الإسلامية التي تمنح الرجل ضعف حصة المرأة على الرغم من غياب مبررات عدم المساواة هذه من خلال دخول المرأة الحياة المهنية ومشاركتها شبه العامة في الحمل الأسري ومن خلال التعديلات المختلفة التي أجريت على القانون والتي أصرت على أن تتكفل المرأة بحاجات أسرتها في حال كان لديها ممتلكات.

يتجنب الخطاب السياسي المسيطر على حقوق النساء في تونس ذكر هذه الثغرات وهو ينشر فكرة حصول المرأة التونسية على حقوقها مقدما بذلك القانون التونسي كنموذج للعالم العربي على عكس ما تظهره الدراسات حول استمرار وجود العديد من العراقيل.

عرض المواضيع المحددة في الخطاب الإعلامي

يعمل التوزيع غير العادل للكلمة الممنوحة لمختلف الفاعلين لصالح الفاعلين الصاعدين في السلطة. فبحسب مجموعة الأعمال التي تمت دراستها، نجد أن الفاعل الأهم الذي يعمل من أجل حقوق المرأة هي زوجة رئيس الجمهورية وتليها منظمة المرأة العربية وهي منظمة نسائية للأحزاب العربية الموجودة في السلطة ومن ثم تليها المرأة العربية عامة.

ويجدر الانتباه هنا إلى كيفية تهميش المرأة العربية حتى الاستبعاد. وتظهر الدراسة أن هذا التهميش يحصل من خلال التضليل الإعلامي والإقصاء.

التضليل الإعلامي من خلال منح المرأة العربية أدوارا ثانوية وحتى صفة المحتاجة للعون.

الإقصاء وهو ضمني نجده في تجاهل أو عدم ذكر الحركة النسائية العربية المغايرة

ونجد التضليل الإعلامي في:

- الطبيعة العامة والمجردة للخطاب المسيطر. فهو خطاب لا يزوّد بالمعلومات. وغياب المعلومات هذا هو إشارة لغياب التواصل والتضليل الإعلامي.
- إن مساهمة هذا الخطاب في التدريب وإعلام الرأي العام حول وضع المرأة العربية هي شبه منعدمة.
- تنحصر المراجع والقيم المنقولة حول حقوق المرأة العربية بـ" النموذج التونسي الجيد " وبصورة السيدة الأولى الايجابية. إن عبارة " امرأة " في مجموعة الأعمال الصحفية موجودة في قلب شبكة جمعيات (حقل دلالي) ما يحمّلها مضامين سياسية . وينتقل النقاش بالتالي من مكونات الحقوق الإنسانية للمرأة الى مكونات تعزيز شرعية السلطة من خلال استخدام هذه الحقوق والنساء كوسيلة. إن ظاهرة التشويش هذه تشكل حاجزا أمام نقل المعارف المتعلقة بحقوق المرأة. وأكثر ما يهم هذا المقال هو إقناع القارئ بأن الخطاب الرسمي هو خطاب المجتمع بأكمله ومن هنا نجد تقليصا للفوارق: الكل مجمع: الجمعيات والشعب والتاريخ والخرافات والرموز. لذا يتم استخدام مواضيع المرأة وتحويرها للوصول الى غايات أخرى فلا يحصل القارئ بالتالي على المعلومات الضرورية المتعلقة بالموضوع المعالج.
- إن هذه المواضيع التي تعالج ذلك بكثرة تعلمنا بأجندة الفاعلين السياسيين على حساب المرأة. فيساهم الخطاب الإعلامي بطبيعته بتحديد ما هو مهم على ساحة الأخبار وما هو أقل أهمية. وهكذا يتجاهل خطاب السلطة الإعلامي النساء الأميات والمعرضات للعنف والمحرومات من الإرث والمعرضات للتحرش الجنسي. وفي نهاية المطاف هن هؤلاء النساء اللواتي يتم إقصاءهن عن إعلام السلطة في النموذج التونسي.

- التمثيل الذي يحاول هذا الخطاب نشره: تساهم كل صحيفة في بناء لغة القراء وتصوراتهم وتطلعاتهم ومن هنا يكون التمثيل هذا (قيم وخرافات ومعارف) مشابها لنظامها. إلا اننا نلاحظ أن كلا المقالين يقدمان تمثيلا يعمل بالدرجة الأولى على تعزيز شرعية السلطة الحاكمة وذلك من خلال القيم والمراجع والمعارف المطروحة. لذا فإن الحقوق الممنوحة للمرأة تظهر كأنها هبة من السلطة وليس استجابة للمطالب الشرعية للنساء والتزام الدولة التونسية إزاء القانون الدولي.
- إن الرسالة الأساسية في هذا الخطاب هي أكثر ما تكون إذاً ترويجا لصورة النظام التونسي الحاكم الممثل بشخص رئيس الجمهورية وزوجته بدل الترويج لحقوق المرأة.

نتائج وحدود تحليل الخطاب الإعلامي

اذا ما قارنا وضع المرأة بمعالجة الموضوع عقب تغطية لقاء منظمة المرأة العربية يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- في هذا الخطاب الإعلامي تعتبر النساء العربيات فاعلات ثانويات نجهل وضعهن أو مفعول بهن يتم نجدتهن ولا يتمتعن بأي دور. غالبا ما تكون قلة المعلومات مغلفة بتعليقات ذات طبيعة اعتذارية. فالأمر الأساسي هو الاحتفال بالمكتسبات. لذا فلا مكان إلا للإيجابيات والأخبار السارة. ويختم المقال بطريقة متفائلة من دون وجود أي شكوك أو علامات تساؤل. ومن هنا يعرضون صورة إيجابية للغاية عن وضع المرأة ولا يتركون الأبواب مفتوحة على التحديات أو الأولويات الضرورية لتعزيز حقوق المرأة. وفي هذا المعنى، يعرضون صورة جزئية ومتحيزة حول وضع المرأة ومصالحها بينما يدّعون أنهم يعالجون المشكلة.
- ماذا يبقى في مخيلة القارئ التونسي الذي غرق في خطاب مثل هذا؟ صورة مجمّلة لامرأة تنعم بسعادة ساخطة وجميع مكتسباتها. وهذا ما يفسر على الأرجح طبيعة الخطاب الشعبي المسيطر الذي يشجب الاختلال الخرافي للتوازن بين الجنسين لصالح المرأة في تونس. فهذا الخطاب خطير حيث أنه قد يولد ردة فعل عدوانية تجاه المرأة وينجم عنه نتيجة عكسية لعملية تعزيز حقوق الإنسان.
- لقد تم استخدام وضع المرأة في هذا الخطاب لأغراض سياسية.
- لا تسمح علاقات القوى المسيطرة فضلا عن سلطة الدولة بشكل خاص باستقلال الإعلام في ما يتعلق بمعالجة المعلومات.

البطاقة المرجعية 4: تحليل الأنواع والمصادر

من أجل تحسين التحليل البنيوي للخطاب الإعلامي حول مجموعة أعمال أكثر توسعا وتحديد الاهتمام المولج إلى الحدث يمكننا أن نستنتج ما يلي:

-**تحليل الأنواع الصحفية**:

كيف ينتجون ويقدمون ويصيغون هذه المعلومات؟

هل هو فقط عمل مكتبي بعيد عن الواقع؟

أو نتيجة جهد يبذل على الأرض؟

-**تحليل المصادر والتواقيع**:

لا يجب خلط المصدر بالتوقيع إلا في حال اعتبر الموّقع نفسه مصدرا للمعلومات. من أين يستقي الصحفيون معلوماتهم؟ ومن هو مصدرهم الرئيسي؟

2.2.5 التمرين 2: توظيف حقوق المرأة في الخطاب الثقافي لوسائل الإعلام

المدة 80 دقيقة

الأهداف

-اكتشاف المنطق الخفي وراء تمثيل المرأة من خلال سلوك الصحيفة.

-تحديد خصائص الرأي الذي تود أن تكوّنه هذه المقالات من خلال أجندتها.

المنهجية تحليل الخطاب على قاعدة تقنية الأفعال

التجهيزات الضرورية

تتشكل مجموعة الأعمال التي سيتم تحليلها من مقال صحفي وإنتاج تلفزيوني

مراحل سير التمرين

المراحل عينها كما في التمرين 1 ولكن باستخدام الجدول التالي

أسئلة توجيهية

1) ما هي صورة المرأة العاملة؟
2) ما هي الرسالة الأساسية؟
3) كيف تنقل هذه الرسالة؟
4) ما هو دور الخطاب والتعليقات المستخدمة في نقل هذه الرسالة؟
5) ما هو دور المراجع والقيم؟

الجدول 4: شبكة تحليل الفاعلين في الخطاب الثقافي لوسائل الإعلام (بحسب رأي المتكلم)

الفاعلون الرئيسيون إيجابيون	**الفاعلون الرئيسيون** سلبيون	**الفاعلون الشركاء** إيجابيون	**الفاعلون الشركاء** سلبيون	**الفاعلون الثانويون** إيجابيون	**الفاعلون الثانويون** سلبيون	**الضحايا**	**المفعول بهم** إيجابيون	**المفعول بهم** سلبيون

الجدول 2: تحليل الحقل الدلالي المتعلق بالفاعلين في خطاب الإعلام الثقافي (بحسب رأي الإعلام)

الفاعلون/الصور	**الفاعلون الرئيسيون** إيجابيون	**الفاعلون الرئيسيون** سلبيون	**الفاعلون الشركاء** إيجابيون	**الفاعلون الشركاء** سلبيون	**الفاعلون الثانويون** إيجابيون	**الفاعلون الثانويون** سلبيون	**الضحايا**	**المفعول بهم** إيجابيون	**المفعول بهم** سلبيون
النعوت									
الأفعال									
الأدوار									
القيم									
المراجع									

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب وهي تساعده على إدارة النقاش وتعميقه من خلال تقديم إجابات على الأسئلة التوجيهية.

البطاقة المرجعية 5: في ما يتعلق بالخطاب الثقافي

لقد أضيف إلى التمييز التقليدي ضد المرأة منذ بضع سنوات خطاباً اجتماعياً ثقافياً يدّعي أن مصدره العلوم وترتكز نظرته لأدوار الأفراد على الجنس بشكل حصري. لقد عزز هذا الخطاب تفوق الرجل على المرأة ومن هنا أدى إلى التقسيم الصارم للأدوار بالاستناد إلى الحجة البيولوجية فحسب. فهذا الخطاب المبني على حتمية بيولوجية محضة خطير إذ انه يدفع على الاعتقاد باستحالة إعادة النظر بالأدوار المبنية اجتماعيا.

وفي هذا الخطاب العلمي الزائف يتغلب علم البيانات أو البلاغة على البراهين.
ويقدم المتحدثون الإعلاميون مفاهيما جاهزة للتطبيق تحتل فيها الصورة النمطية حيزا هاما. وتذهب تقنيات الوصف التي تعتمدها هذه المقالات باتجاه صياغة الخرافات والأعمال الأدبية أكثر مما تقدم المعلومات.

البطاقة المرجعية 6: في ما يتعلق باللغة والتعليق

- قد لا يكون التعليق محايدا قط. ففي الواقع يعتبر التعليق هو الوسيلة الأبسط التي تسمح للصحافيين والمنتجين باتخاذ المواقف أو التعبير عن آرائهم. لذا يمكنه أن يؤثر جزئيا على فهم القارئ/المشاهد وتفسيره للموضوع أو الحالة. ويتمتع الصحافيون والمنتجون بقوة هامة في طريقة صياغة تعليقاتهم.
- تكمن الرسائل التي تتعلق بما هو طبيعي أو غير طبيعي عادة في طريقة التعبير عن الرؤى والأفكار من خلال جملة تافهة ومن خلال بناء الجملة واستخدام الكلمات أو من خلال تفصيل آخر ضمني. فللغة تأثير هائل على تمثيل الجنسين. وعلى نطاق واسع تحدد نظرتنا إلى الأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي الأسئلة التي نطرحها على النساء والرجال فضلا عن النصوص التي نكتبها عنهم.
- يصور هذان المثلان الأساليب المختلفة التي قد تتسبب بنقل الرسائل غير المباشرة وغير الواضحة في ما يتعلق بأدوار النوع وذلك من خلال اللغة والتعليقات المستخدمة.

حللوا الرسالة الواردة في هذه الجملة: " على الرغم من سنها المتقدمة فهي لا تزال نشيطة للغاية " أو الرسائل المتناقضة في هذه الجملة: " لحسن الحظ أن عددا أكبر من الرجال مستعدون لأن تخفض رتبتهم في العمل للمشاركة في مسؤولية الأولاد".
فمن جهة نجد الخطيب يعبر بايجابية عن التقدم الحاصل حين يشير إلى " حسن الحظ " ومن جهة أخرى فإن عبارة " تخفض رتبتهم " لها مضمون سلبي. فمثل هذه الرؤى المعيارية مترسخ في اللغة عينها. وقد ينزلق مثل هذه العبارات في نص التعليق عن غير قصد. ونظرا إلى دور اللغة الدقيق في نقل الأحكام المهمة، على النصوص أن تصاغ بحذر بغية تجنب أي تأثير سلبي غير متعمد.

المؤطر 1: الثقافة السياسية اللبنانية والنخب

يصطدم مبدأ نسب حقوق المرأة إلى حقوق الانسان في لبنان كما في غيرها من البلدان بنقاشات تعتزم فيها الخصوصية الثقافية إعادة النظر في شمولية حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق لمصلحة المرأة وخاصة في المجال الأسري. فلقد غذّت الخصوصية الثقافية النقاش حول إصلاح قانون الأحوال الشخصية. وكان قد منعت هذه الخصوصية محاولات عدة لمراجعة قانون الأحوال الشخصية وهي تواجه منذ أكثر من 4 عقود الموالين للمساواة بالمحافظين. وللتأكيد على التصور المقبول به حاليا بكون الأولاد ملكا للأب فلقد سمح قانون الجنسية للرجل فقط أن يمنح جنسيته اللبنانية إلى زوجته بعد مرور سنة على الزواج بغض النظر عن جنسيتها الأصلية كذلك الامر لأولاده المولودين من أم أجنبية. وفي المقابل لا يحق للمرأة اللبنانية منح جنسيتها لأولادها المولودين من أب أجنبي.
تولد مسألة الجنسية هذه انفعالات قوية في لبنان. فالمعارضون يعبرون عن خوفهم من توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الموجودين منذ سنة 1949. ولكن السبب الآخر الذي يظهر بحياء هو اختلال التوازن الديموغرافي المتزايد بين المسيحيين والمسلمين.
وفي الواقع، تتشكل الفئة السياسية التقليدية من نخب طائفية. و غالبا ما يتم انتقال السلطة في كنف الأسرة الواحدة.

ومن المثير للدهشة انه عند عدم توفر وريث ذكر أو غيابه أو كونه قاصرا أو مسجونا لا نجد مقاومة ثقافية لأن ترث إحدى نساء الأسرة. فالتمييز ضد المرأة هنا هو نسبي وغير منهجي. ونجد عادة مقاومة قوية جدا للطوائف في مسائل الإرث، إلا في الحالات النادرة التي نرى فيها انحرافا ظاهرا كما في وضع الرجال السنة عندما لايكون لديهم في الأسرة المباشرة وريث ذكر، فيعتنقون عندها المذهب الشيعي فقط لكي تتمكن الوريثة المباشرة من الحصول على الإرث. ونجد هذه الحالة عند العديد من الشخصيات السياسية. فبدل أن يقبلوا بتطبيق اجتهاد قضائي ليّن يرضي تطلعاتهم يفضلون تغيير مذاهبهم لفترة محدودة بدل أن يغيروا في النص أو الاجتهاد الذي يضمن المساواة بين أولادهم.

3.2.5 التمرين 3: المحاججة حول حقوق المرأة في الخطاب الاجتماعي الاقتصادي لوسائل الإعلام

المدة 80 دقيقة

الهدف

تعزيز قدرات الصحافيين في ما يتعلق بالمحاججة المقنعة والأكثر توازنا حول المساواة بين الرجل والمرأة خلال معالجتهم للمواضيع الاجتماعية الاقتصادية.

المنهجية

تحليل مقال يعالج مسألة عمل المرأة باستخدام تقنيات تحليل المحاججة. تجري قراءة شبكات التحليل عاموديا وأفقيا. ويتم عرض النتائج على شكل خلاصة.

التجهيزات الضرورية

تتشكل مجموعة الأعمال المخصصة للتحليل من إنتاجات صحفية وتلفزيونية وإذاعية.

مراحل سير التمرين

عينها كما في التمرين 2 ولكن باستخدام الجدول التالي.

أسئلة توجيهية

1) ما هي الرسالة الرئيسية في هذا المقال؟
2) ما هي تقنيات المحاججة التي تسيطر على هذا الخطاب؟
3) هل يتم التعبير عن الفرضية بوضوح أم هي نتيجة أحكام مسبقة و ارتسامات؟
4) ما هي طبيعة هذا الخطاب، مفتوح؟ مطلق؟
5) ما هو اختصاص هذا المقال: الاتصال أو المعلومات؟

الجدول 6: شبكة تحليل المحاججة

في الخطاب الاجتماعي الاقتصادي لوسائل الإعلام

أطروحة المتحدث	الحجة	مجال الحجة	تقنية المحاججة

البطاقة المرجعية 7: تحديد العناصر المكونة لشبكة تحليل المحاججة

1) **أطروحة** المتحدث قد تكون على شكل رأي أو موقف.
2) **الحجة** المستخدمة للدفاع عن الأطروحة ليست دائما واضحة ولا يعبر عنها بالضرورة على شكل حجاج منطقي
3) **قد يكون مجال الحجة** ما يلي: الوقائع وحقيقية القرائن وفرضيات تقييم الأحداث المشتركة والكفاءات واعتماد المبدأ
4) **تقنية المحاججة** يمكن أن تكون من اختصاص:

-**السجل المنطقي**: كالمنطق والتناظر وحجج المثل وقاعدة العدالة و حجج الانتقالية والسببية التي تعتبر حججا مقنعة
-**السجل العاطفي**: كالسفسطة وحجة التوجه وحجة السلطة والإجماع وهي تقنيات تأثير وإغراء ومناورة
تتم قراءة شبكة التحليل عاموديا وأفقيا. ويتم عرض النتائج على شكل خلاصة.

البطاقة المرجعية 8: وظائف الحجة

يفرض خيار هذا التحليل حقيقة استخدام السرد والوصف لنقل الرسائل في الخطاب، ولكن التأثير والإقناع يمران بالمحاججة، ومن هنا نجد ضرورة تعزيز مسارنا من خلال تحليل المحاججة في الإنتاجات الصحفية المتعلقة بموضوعنا. ويسمح تفكيك المحاججة بالتعرف على تقنيته المعقدة المخفية غالبا عن أعين المتلقي والصحافي بالإضافة إلى معناه وطبيعته. كما رأينا أن بعض الصحافيين يعتمدون حجاجا إيديولوجيا ذات طبيعة مخبأة تحت غطاء العملية المنطقية أو الوقائعية الزائفة التي لها علاقة بالاتصالات أكثر منها بالمعلومات.

المؤطر 2: الاتصالات مقابل المعلومات

تختلف الاتصالات عن المعلومات. فللاتصالات والمعلومات في يومنا هذا أهداف مختلفة للغاية.

ان الإعلام هو المعرفة والاستعلام ووصف وقائع بشكل موضوعي وتوازن ومساعدة المتلقي على تكوين رأيه الخاص من خلال تقديم معلومة متوازنة تنقل آراء متعددة. تكمن وظيفة " المسؤولين عن المعلومات " من محررين و صحافيين في الاستجابة لطلب الجمهور تاركين له الاختيار. ومن يتلقى المعلومات أي المتلقي هو الذي يعطي معنى لهذه المعلومات.
أما المحترفون في مجال الاتصالات فيصيغون رسائل تعزز من أهمية المرسل الذي يوظفهم ويقومون بالتأثير على الجمهور لخدمة المرسل هذا. فالاتصالات تميل عادة إلى امتصاص المعلومة. وهي:

- معبّرة: تتمحور حول المرسل
- إفهامية: تتمحور حول المتلقي
- مرجعية: تتمحور حول سياق الاتصالات
- انتباهية : تتمحور حول قناة النقل
- ما وراء اللسانيات: تتمحور حول الرموز والإشارات المستخدمة
- شاعرية: تتمحور حول جمالية الاتصالات

ففي الأساس تكون المعلومات هي الرسالة بينما الاتصالات هي العلاقة.
ويضع الصحافيون غاية ممارستهم مقابل غاية العمل السياسي: المعلومة الخالية من كل نية مناورة مقابل الاتصالات المناورة. فتبادل العلاقات الاجتماعية يتم بأشكال مختلفة بعضها يناور أكثر من غيره. إن مصدر الاتصالات كوسيلة للمناورة بالآراء هو العالم السياسي الإعلامي. فالدعاية تجري تحت إسم الاتصالات السياسية أو العلاقات العامة. وهي تعمل بواسطة إتقان المعلومات من أجل قولبة معرفة الأشخاص. وترتكز تقنيات الدعاية الحديثة على الأبحاث الجارية في مجال علم النفس وعلم النفس الاجتماعي والاتصالات. وبصورة تخطيطية ترتكز الدعاية على التلاعب بالعواطف على حساب قدرات المنطق والحكم. كما نتحدث أيضا عن التضليل الإعلامي. كل هذه المظاهر لها علاقة مباشرة بإنتاج الخطابات النمطية والأحكام المهمة.

3.5 الجلسة 2: تحليل الحجة في الخطاب الديني لوسائل الإعلام

1.3.5 التمرين 4: الحجة حول حقوق المرأة في الخطاب الديني لوسائل الإعلام

المدة 80 دقيقة

الأهداف

تعزيز قدرات الصحافيين للتفرقة بين المحاججة المنطقية المستندة إلى وقائع والمحاججة الايديولوجية أي بمعنى آخر بين المعلومات والتضليل الإعلامي خلال معالجة مواضيع ذات طابع ديني تتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة.

المنهجية

تحليل مقال يعالج موضوع النساء والدين باستخدام تقنيات تحليل المحاججة

التجهيزات الضرورية

مجموعة أعمال مكونة من 3 مقالات صحفية تعالج موضوع المرأة من وجهة نظر الدين

مراحل سير التمرين

المراحل عينها كما في التمرين 3 ولكن باستخدام الجدول المبين أدناه

ملاحظة: تجري قراءة شبكة التحليل عاموديا وأفقيا. ويتم تقديم النتيجة على شكل خلاصة.

أسئلة توجيهية

1) ما هو موضوع المقال؟
2) ما هي الرسالة الرئيسية المنقولة ؟
3) ما هي أطروحة أو موقف المرسل في ما يتعلق بهذه الرسالة؟
4) ما هي المحاججة المستخدمة لتعزيز أطروحته؟
5) من أين يستقي حججه؟
6) حددوا تقنيات المحاججة المستخدمة.
7) ما هي وظائف هذه التقنيات؟
8) حللوا ردة فعل الصحافي وحسه النقدي (من خلال تنوع مصادره وطبيعة اللغة المستخدمة).
9) ما هي النتائج الممكنة للتدخل الايديولوجي على تطور النقاش حول المساواة بين الرجل والمرأة؟

الجدول 7: شبكة تحليل عملية المحاججة

في خطاب الإعلام الديني

أطروحة المتحدث	الحجة	مجال الحجة	تقنية المحاججة

البطاقات المرجعية

هذه البطاقات مخصصة للمدرب وهي تساعده على إدارة النقاش وتعميقه بتقديم إجابات على الأسئلة التوجيهية.

البطاقة المرجعية 9: العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة

العلاقات الاجتماعية على أساس النوع هي علاقات قوة

تعكس المؤسسات الخاصة (الأسرة والزواج الخ.) أو العامة (الدين والمدرسة وسوق العمل الخ.) العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة وتحفظها. إن هذه العلاقات هي علاقات قوة. ومن هنا، فإن المحاولات الهادفة إلى تعديل هذه العلاقات من أجل إحقاق المساواة تعتبر تهديدا لـ " التقاليد " والثقافة.

تدعو بعض التوجهات الفكرية على المستوى العالمي للعودة إلى القيم التقليدية، بالإضافة إلى خضوع المرأة وذلك لكونها تشعر بأنها " مهددة " من قبل قوى أو أفكار توصف بـ" الأجنبية ". وغالبا ما تصبح العلاقات التقليدية على أساس النوع التي تكون فيها المرأة أدنى مستوى من الرجل هي معايير الهوية الثقافية. ويعتبر تفسير التقاليد واستخدامها مائلا بالنسبة إلى القيم العالمية المتعلقة بحقوق المرأة الانسانية وذلك باسم النسبية الثقافية والدينية.

يبين التوجه التحاججي الذي نجده في هذا النوع من الإنتاجات الإعلامية ما يلي:

-لا نجد في هذه الأعمال الكثير من الآراء الشخصية بل قوانين وقواعد وواجبات تقليدية ودينية. وتطالعنا استنتجات مدعومة بآيات وحديث (النبي) وحقبة تاريخية أو حتى رواية. فتقوم القواعد الدينية أو التقليدية مقام المحاججة. غير أن الايمان الديني هو، كما العواطف، مجال يتفلت من الرأي. فالايمان ينبع كما العواطف من اليقين ويصعب الجدل فيهما. ويعتبر هذا الخطاب أحاديا. وبما أن هذا الخطاب يتناول قانون الله لذا عندما يبدي المرسل رأيه لا يعتبر المتلقي هذا الرأي قابلا للنقاش بحيث أنه لا يمكن إيجاد بديل عنه.

-تفرض المعلومات المنقولة بهذه الطريقة يقينا واقتناعا غير قابلين للشك في ما يتعلق بالمسألة المطروحة. فهؤلاء المرسلين يبنون الإشكاليات والمناقشات من خلال مصدر واحد وهذا ما يدعونه " عصر الإسلام الذهبي" . اذ يقطعون المسافة الزمنية التي تفصل الحدث الواقع عن الحدث الذي يقاس به. ويتحدثون عن تلك الحادثة كما لو أنها جرت البارحة جامعين بذلك واقعتين يفصل بينهما 15 قرنا. وتعود هذه الظاهرة إلى مفهوم الفارق الزمني والمسافي وهو فارق يدفع المتلقي للعيش في زمن زائف. وتؤدي هذه الظاهرة إلى إرباك الأحداث الحقيقية.

المؤطر 3: المعايير الدينية والمعايير الايجابية وحقوق المرأة

المغرب عدم تفوق المعايير العالمية

لطالما حشدت الجمعيات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان لمسألة رفع التحفظات عن اتفاقية سيداو باسم الهوية الثقافية والدينية. ومنذ استقلال المغرب لم تنص أي من الدساتير التي توالت على تفوق المعيار العالمي على المعيار الوطني بشكل صريح. ولقد كان دستور سنة 1996 سباقا حين ورد في مقدمته إرادة المغرب الالتزام بحقوق الإنسان كما هي معرّفة عالميا. غير أن النقاش المذهبي حول القيمة القانونية لمقدمة الدستور تؤخر استلام الآليات الدولية وتطبيقها لاسيما وأن قواعد قانون الأسرة تعتبر ذات طبيعة عامة.

وفي هذا المجال، تضع مراجعة الدستور التي تدعو إليها بعض التشكيلات السياسية حدا لهذا النقاش إذا ما اعتمد المغرب حذوة بالكثير من البلدان مبدأ تفوق المعايير العالمية على المعايير الوطنية. وبالتالي سيسمح ذلك للسلطة القضائية بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب من دون تحفظات.

فلسطين تعدد المصادر القانونية التي تنظر في حقوق المرأة

يضمن إعلان استقلال فلسطين الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1989 المساواة بين الرجل والمرأة ويبني شراكة بينهما من أجل تحقيق التنمية بالإضافة إلى المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص من دون أي تمييز. غير أن التشريع الفلسطيني فريد من نوعه بسبب وضعه السياسي. وبما أن السلطة الفلسطينية لا تعتبر دولة بعد فلا يمكنها من الناحية القانونية أن توقع أو تصادق على المعاهدات الدولية بحسب نظام الأمم المتحدة. أما في الممارسة فلقد تم إيجاد طرق أخرى للتعبير عن الموافقة على الإطار القانوني الدولي المتعلق بحقوق المرأة وذلك

من خلال التصديق الرمزي على اتفاقية سيداو من قبل رئيس السلطة. غير أن المصادر القانونية متعددة كالقانون الأساسي الفلسطيني وقانون الأحوال الشخصية والقانون العسكري الاسرئيليان والقانون العثماني والانتداب البريطاني والقانون الأردني والقانون المصري والشريعة الإسلامية والقانون الدولي. ويخلق وجود قوانين متوازية ومتعارضة جوا قانونيا غير مستقر ومشكوكا فيه خاصة بوجود الفارق الكبير بين الضفة الغربية حيث تطبق القوانين الأردنية في ما يتعلق بالمسائل الأسرية والجنائية وبين غزة حيث تطبق القوانين المصرية. فهذه الحالة ضارة بالحقوق الإنسانية للمرأة .

سوريا قوانين الأحوال الشخصية تختلف بين المجتمعات الدينية

تكمن المشاكل الأسرية في سوريا في قانون الأحوال الشخصية لسنة 1953 وتعديلاته في سنة 1975. إلا أن لكل طائفة دينية قوانينها المتعلقة بالخطوبة والزواج والنفقة والطلاق وحضانة الأولاد. أما في ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية فالتمييز الأبرز هو في المسائل التالية: سن الزواج وتعدد الزوجات وولي الأمر والطلاق وحضانة الأولاد.

البطاقة المرجعية 10: النساء يدخلن الحقل الديني في المغرب، ممارسة جيدة

يعتبر المجال الديني المغلق منذ زمن أمام النساء تقدما هاما يرمز إلى تغير الأدوار والعلاقات بين الجنسين في المجتمع المغربي. وفي هذا النطاق إتخذت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إجراءات في مجالات عدة:

-على المستوى القانوني: تم تبني الهيئة التشريعية لمشروع قانون يمنع منح ملكية ما صفة " وقف " لصالح الفتيان من دون الفتيات؛ وعلى مستوى الوظائف المسؤولة تم تعيين 20 امرأة في مناصب مختلفة في الوزارة؛

-على مستوى التعليم الأساسي: تم تعيين 149 امرأة في مؤسسات مختلفة كما تم تقديم 1213 منحة للفتيات من أجل متابعة دراستهن في هذه المؤسسات؛

-ارتفع معدل النساء الملتزمات بمكافحة الأمية في المساجد ارتفاعا مهما: من 179 امرأة في سنة 2004 إلى 2500 امرأة في 2009. ولقد استفادت 98,314 امرأة من هذه الحركة بين سنتي 2006 و 2007؛

- على مستوى التدريب: نفذّت الوزارة منذ سنة 2005 وفقا للتوجيهات الملكية دورات تدريب لخمسين مرشدة مدعوة لتقديم الإرشادات للشعب المغربي على غرار الرجل داخل وخارج المغرب ؛

-يتم اختيار امرأة في كل ذكرى لشهر رمضان في إطار الحسنية وذلك منذ سنة 2003 لتلقي محاضرة أمام جلالة الملك. وفي حين كانت تعالج هذه المحاضرات في بدء الأمر موضوع المرأة، إلا أنه ومنذ ثلاث سنوات أصبحت المواضيع الاجتماعية المعالجة أكثر تنوعا؛

-تشارك النساء في مجالس العلماء على المستوى المحلي والمجلس الأعلى؛

-من أجل إبراز دور المرأة في الحقل الديني تدعم الوزارة نشر مؤلفات للنساء ذات بعد ديني.

4.5 التمرين 5: معالجة موضوع المرأة والسياسة في التلفزيون

المدة 60 دقيقة

الأهداف

- تعزيز المعرفة المكتسبة خلال تحليل الخطاب السياسي في وسائل الإعلام.
- تعزيز المعرفة المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي في مجال الحقوق السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية وظاهرة العنف ضد المرأة.

المنهجية لعب الأدوار والعصف الذهني

إعداد برنامج نقاش تلفزيزني وعرضه يكون موضوعه: وجها لوجه بين مرشحة ومرشح للانتخابات الرئاسية ويديره صحافي بالإضافة إلى مداخلات من قبل الضيوف الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية.

التجهيزات الضرورية

ألواح وأقلام حبر ملونة وأوراق

مراحل سير التمرين

- يختار المدرب (ة) الممثلين من بين مشاركين متطوعين
- يمنح الوقت للإعداد
- يعد الصحافي سيناريو البرنامج والأسئلة مع بقية المشاركين
- يعد المرشحون مداخلتهم مع أعضاء فريقهم
- يعد ممثلو المنظمات غير الحكومية أسئلتهم
- يعين كل فريق مقرراً عنه
- يقدم الصحافي البرنامج
- يدوّن المقرران الملاحظات
- في نهاية البرنامج
- يعرض التقارير
- يطلق المدرب (ة) النقاش

أسئلة توجيهية

1) ما هي نظرة المشاركين إلى المرأة الناشطة في السياسة؟
2) ما هو مصدر المقاومة لمشاركة المرأة في السياسة؟
3) كم امرأة تستمر في السياسة وما هي عوامل الاستمرار أو الانقطاع؟
4) ما هي الأدوار التي يمكن للصحافيين أن يلعبوها لدعم مشاركة النساء في السياسة وتعزيز استمرارهن؟

ملاحظة: على النقاش أن يتركز حول المعرفة القانونية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة والصور النمطية في خطاب الصحافيين والمرشحين وممثلي المنظمات غير الحكومية.

5.5 تقييم الجلسة (الوحدة 3)

أ) سلوك المدرب

وضع إشارة للخيار المناسب

مجالات التقييم	غير كاف	كاف نوعا ما	مرض	مرض جدا	سيء جدا	تعليق
نوعية البرنامج						
نوعية الأساليب ومنهجية التدريب						
تكييف التمارين بحسب الأهداف						
وضوح التعريفات						
أداء المدرب						
حياة الفريق والمشاركة والتبادل						

ب) مساهمة التدريب: هل استجابت هذه الدورة عموما لتطلعاتكم؟

المساهمة	غير كافية	كافية نوعا ما	مرضية	مرضية جدا	سيئة	تعليق

6. الملاحق

1.6 الملحق 1: المراجع البيبليوغرافية

- ابتسام الغفير، الخطاب الإعلامي المتوازن، 2007/10/2
- بيار بورديو نفوذ الصحافة، فصول من البحث في علوم الاجتماع، رقم 101-102، آذار/مارس 1994
- حمادي صمود (عمل مشترك بإشرافه)، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو وإلى اليوم، كلية الآداب، منوبة، الطبعة الرسمية لجمهورية تونس، 1998، 447 ص
- الدكتور حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت 1994، الطبعة الثالثة، 272 ص
- الدكتور عبد السلام المسيدي، السياسة وسلطة اللغة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2007، 369 ص
- الدكتورة سلوى شرفي، الإسلام والمرأة والعنف. منشورات علامات، تونس 2003، 178 ص
- سلوى الشرفي، في ما يتعلق بالرقابة، عندما تصبح شخصية، فعل حر، أعمال المؤتمر الرابع والخامس لمنتدى الفكر الحر حول الرقابة الذاتية والرقابة بين السياسة والدين في البلدان العربية، إصدار مؤسسة تميمي للأبحاث العلمية، تونس، كانون الأول/ ديسمبر 2008، 269 ص
- سمير شرف استيتي، اللغة وسيكولوجيا الخطاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000
- شاييم بيرلمان ولوسي اولبريخت تيتيكا، بحث في الحجاج، البلاغة الجديدة، مقدمة ميشال ماير، الطبعة الخامسة طبعة جامعة بروكسيل، 1992، 734 ص.
- شريف محمد صلاح الدين، عرض عام للنزعة الواقعية في أهم المدارس اللغوية، المعهد الوطني للعلوم الفلاحية، 1968
- فردينان دي سوسور، دروس في الالسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينه، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، 406 ص
- فيليب بلانشيه، التداولية من اوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشه، دار الحوار اللاذقيه، سوريا، 214 ص
- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، دليل المساواة بين الجنسين في الأنشطة الإنسانية. آذار/مارس 2008
- مارلين أبو شديد نصر، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر: 1970/1952. بحث دكتوراه للمرحلة الثالثة في جامعة باريس – السوربون IV، 1979
- محمود عكاشه، لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، 2004، 379 ص

- Ben Nablia Sahbi, Femme et télévision au Maghreb. Amélioration de l'image de la femme dans les télévisions du Maghreb francophone,. Bureau Multipays de l'UNESCO pour l'Algérie, le Maroc, la Mauritanie et la Tunisie. Publié en 2009

- Bussières, Jacinthe : « La Tribune, Le Devoir et les manifestations de Québec contre la conscription en 1918 : la diffusion d'une idéologie par le traitement journalistique ». In : Revue d'études des Cantons de l'Est, no 2, 1997

- Charaudeau. P « Tiers, où es-tu ? ». In La voix cachée du tiers. Des non-dits du discours. L'Harmattan, 2004

- Charaudau P. « Visées discursives, genres situationnels et construction textuelle », in : Analyse des discours. Types et genres, Éd. Universitaires du Sud, Toulouse. 2001

- Comité permanent inter-organisations (IASC) Directives en vue d'interventions contre la violence basée sur le sexe dans les situations de crise humanitaire. Centrage sur la prévention et la réponse à la violence sexuelle dans les situations d'urgence. 2005. Ce document peut être téléchargé depuis le site suivant : http://www.who.int/publications/list/hac_ias_violence/fr/index.html

- Comité permanent inter-organisations (IASC) Femmes, filles, garçons et hommes. Des besoins différents, des chances égales**,** 2008

- Henri P. et Moscovici S. Problèmes de l'analyse de contenu, Revue Langage, n° 11, 1968

- Khalil Hedi, Télévision, cinéma, photographie, articles sur l'image, Imprimerie Omega pour publication, Tunis, 1999, 207p

- Maingueneau Dominique: Analyser les textes de communication. Dunod, Paris, 1998

- Revue Degrés, L'image cachée dans l'image. No 69/70, 1992

- Watzlawick P. La Réalité de la Réalité; Confusion, Désinformation, Communication. Traduit par Roskis, éditions le Seuil, Paris, 1978

2.6 الملحق 2: استمارة التقييم

الرجاء تخصيص بعض الوقت للإجابة على الأسئلة المبينة أدناه. لا تترددوا بإطلاعنا بآرائكم واقتراحاتكم. تهدف هذه الاستمارة إلى تحسين نوعية التدريبات التي نقترحها عليكم.

الأسم الكامل (اختياري):
البلد (اختياري):
الإعلام (اختياري):

1) ماذا كانت تطلعاتكم قبل هذا التدريب؟

2)هل استجابت هذه الدورة عموما لتطلعاتكم؟

3) أية أقسام من البرنامج وجدتموها مثيرة للاهتمام؟

4) ما هي الأقسام التي لم تجدوها مثيرة للاهتمام؟

5) ما هي الأقسام التي تودون التطرق اليها أو معالجتها بعمق أكثر؟

6) ماذا تعلمتم أو اكتشفتم في هذا البرنامج؟ ماذا حفظتم من كل هذه الأمور ؟

7) ما هي الافادة بالنسبة إلى عملكم المهني؟

8) ماذا ستستخدمون فعلا؟

9) كيف تقيمون التبادل الحاصل خلال الدورة؟

10) كيف تقيمون مشاركتكم خلال المناقشات؟ ماذا تشعرون حيال الفريق؟

11) كيف تقيمون توزيع الوقت في دورة التدريب؟

12) هل المنهجية المعتمدة تتماشى مع مواضيع الدورة؟

13) هل كانت شروط التدريب المادية مرضية؟

14) هل كان تكوين فريق التدريب متكيفاً بشكل جيد (حجم الفريق ومستوى المشاركين)

15) ما هي أبرز مصادر القوة لدى المدربين؟ هل يمكن تحسين أي شيء في مقاربتهم؟

16) عند انتهاء التدريب هل ظهرت حاجات جديدة في هذا المجال؟

17) هل تودون إضافة أمر آخر؟ هل لديكم اي تعليق إضافي؟

3.6 الملحق 3: قائمة البطاقات المرجعية

الوحدة 1 الإطار القانوني

- البطاقة المرجعية 1: التواريخ الهامة في مسار اسطنبول
- البطاقة المرجعية 2: اجتماع اسطنبول الوزاري
- البطاقة المرجعية 3: نتائج اجتماع اسطنبول الرئيسية
- البطاقة المرجعية 4: القيمة المضافة لاجتماع اسطنبول
- البطاقة المرجعية 5: برنامج " تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية "
- البطاقة المرجعية 6: المراجع القانونية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة
- البطاقة المرجعية 7: العناصر المكونة للحقوق المدنية والسياسية للمرأة
- البطاقة المرجعية 8: وضع المرأة بالنسبة إلى الحقوق المدنية والسياسية
- البطاقة المرجعية 9: أسباب قلة التمثيل النسائي في السياسة
- البطاقة المرجعية 10: انعكاسات التمثيل الضعيف للنساء في السياسة
- البطاقة المرجعية 11: الإجراءات المقترحة لتحسين مشاركة المرأة في صنع القرار
- البطاقة المرجعية 12: الممارسات الجيدة على المستوى الوطني والاقليمي في ما يتعلق بمشاركة المرأة
- البطاقة المرجعية 13: المراجع القانونية التي تشكل إطارا للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة
- البطاقة المرجعية 14: العناصر المكونة للحقوق االاجتماعية والاقتصادية للمرأة
- البطاقة المرجعية 15: الواقع الاجتماعي الاقتصادي وحقوق المرأة
- البطاقة المرجعية 16: أسباب وقيود الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة
- البطاقة المرجعية 17: الإجراءات المقترحة لتعزيز الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة
- البطاقة المرجعية 18: استبعاد النساء الاجتماعي الاقتصادي وانعكاساته
- البطاقة المرجعية 19: الممارسات الجيدة على المستوى الوطني والاقليمي في ما يتعلق بتعزيز الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة
- البطاقة المرجعية 20: المراجع القانونية التي تشكل إطارا لظاهرة العنف ضد المرأة
- البطاقة المرجعية 21: العناصر المتعلقة بظاهرة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ومظاهره
- البطاقة المرجعية 22: العنف ضد المرأة، خصوصياته دون الاقليمية
- البطاقة المرجعية 23: أسباب ونتائج العنف ضد المرأة
- البطاقة المرجعية 24: الاجراءات المقترحة لمكافحة العنف ضد المرأة
- البطاقة المرجعية 25: الممارسات الجيدة في ما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة

الوحدة 2 الصور النمطية

- البطاقة المرجعية 1: الفرق بين مفهوم " الجنس " ومفهوم " النوع الاجتماعي "
- البطاقة المرجعية 2: ما الفرق بين " المرأة " و" الرجل "
- البطاقة المرجعية 3: كيف نعبر عن فهمنا الثقافي لخصائص المذكر والمؤنث؟
- البطاقة المرجعية 4: هل الأدوار ثابتة تاريخيا؟
- البطاقة المرجعية 5: ما هي الصورة النمطية؟
- البطاقة المرجعية 6: تهميش النساء
- البطاقة المرجعية 7: أسئلة هامة
- البطاقة المرجعية 8: الممارسات الجيدة في ما يتعلق بمكافحة الصور النمطية

الوحدة 3 الخطاب الإعلامي

- البطاقة المرجعية 1: تعريف العناصر المكونة لشبكة التحليل البنيوي
- البطاقة المرجعية 2: مثال عن مقتطف لمقال يتم تحليله بحسب شبكة تحليل الفاعلين في خطاب الإعلام السياسي
- البطاقة المرجعية 3: عناصر توسيع التحليل وتعميق النقاش – النساء في تونس
- البطاقة المرجعية 4: تحليل على أساس النوع والمصادر
- البطاقة المرجعية 5: في ما يتعلق بالخطاب الثقافي
- البطاقة المرجعية 6: في ما يتعلق باللغة والتعليق
- البطاقة المرجعية 7: تعريف العناصر المكونة لشبكة تحليل المحاججة
- البطاقة المرجعية 8: وظائف المحاججة
- البطاقة المرجعية 9: العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة
- البطاقة المرجعية 10: النساء يدخلن الحقل الديني، ممارسة جيدة

4.6 الملحق 4: قائمة الجداول

الوحدة 1 الإطار القانوني

- الجدول 1: سياقات وآليات التدريب في إطار اجتماع اسطنبول
- الجدول 2: الحقوق المدنية والسياسية للمرأة بحسب البلد
- الجدول 3: الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للمرأة بحسب البلد
- الجدول 4: العنف ضد المرأة
- الجدول 5: جدول تحليل المحتوى في ما يتعلق بالمراجع القانونية

الوحدة 2 الصور النمطية

- الجدول 1: الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي
- الجدول 2: التحليل الكمي النصي
- الجدول 3: التحليل الكمي التصويري
- الجدول 4: تصنيف النوع الاجتماعي والإعلام

الوحدة 3 الخطاب الإعلامي

- الجدول 1: شبكة تحليل الفاعلين في الخطاب السياسي في الإعلام
- الجدول 2: تحليل الحقل الدلالي المتعلق بالفاعلين في الخطاب السياسي في الإعلام
- الجدول 3: تحليل الحقل الدلالي المتعلق بالفاعلين في الخطاب السياسي في الإعلام (امثلة)
- الجدول 4: شبكة تحليل الفاعلين في الخطاب الثقافي في الإعلام
- الجدول 5: تحليل الحقل الدلالي المتعلق بالفاعلين في الخطاب الثقافي في الإعلام
- الجدول 6: شبكة تحليل عملية المحاججة (خطاب الإعلام الاجتماعي الاقتصادي)
- الجدول 7: شبكة تحليل عملية المحاججة (الخطاب الإعلامي الديني)

5.6 الملحق 5: قائمة المؤطرات

الوحدة 1 الإطار القانوني

- المؤطر 1: النساء في مناطق النزاعات المسلحة، لبنان

الوحدة 2 الصور النمطية

- المؤطر 1: الخصائص الرئيسية للعلاقات الاجتماعية على أساس النوع
- المؤطر 2: الفروقات الرئيسية بين " مشاريع المرأة " ومشاريع تعزيز المساواة
- المؤطر 3: توزيع وقت الأعمال المنزلية بحسب الجنس في تونس
- المؤطر 4: المشاركة في المهام المنزلية
- المؤطر 5: حقوق المرأة في الميدان الثقافي ودور الاتصالات والإعلام

الوحدة 3 الخطاب الإعلامي

- المؤطر 1: الثقافة السياسية اللبنانية والنخب
- المؤطر 2: الاتصالات مقابل المعلومات
- المؤطر 3: المعايير الدينية والمعايير الايجابية وحقوق المرأة